وزارة شؤون القدس

احتلال مدينة القدس بشقيّها الشرقيّ والغربيّ:

تاريخ طويل لتهويد المدينة

وزارة شؤون القدس

احتلال مدينة القدس بشقيّها الشرقيّ والغربيّ:
تاريخ طويل لتهويد المدينة

الباحثة الرئيسية: ربا عبادة مسودة, خبيرة البحوث والدراسات, وزارة شؤون القدس.

مراجعة وتقييم: د. جوني منصور, مؤرخ فلسطيني.

إشراف عام: وزارة شؤون القدس

فلسطين- القدس- الرام- ضاحية الأقباط.

هاتف: 02 2345275

فاكس: 02 2351985

البريد الإلكتروني: info@moja.pna.ps

الموقع الإلكتروني: www.moja.pna.ps

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة شؤون القدس

في حالة الاقتباس يُرجى الإشارة الى المطبوعة كالآتي: "احتلال مدينة القدس بشقيّها الغربي والشرقي: تاريخ طويل لتهويد المدينة" وزارة شؤون القدس, القدس- فلسطين, 2023

الفهرس

الملخص التنفيذي 4

تمهيد 5

الفصل الأول: تاريخ احتلال القدس بشقيّها الغربي والشرقي 6

أولاً: المرحلة الأولى للاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس: تهويد الجزء الغربي للمدينة 7

ثانياً: المرحلة الثانية للاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس: تهويد الجزء الشرقي للمدينة 12

الفصل الثاني: الإجراءات الإسرائيلية في تهويد القدس: ما بين الأبعاد السياسية والأمنية 16

أولاً: الإجراءات الإسرائيلية في تهويد مدينة القدس 17

ثانياً: الأبعاد السياسية والأمنية في تهويد مدينة القدس 26

الخلاصة 28

قائمة المصادر والمراجع 29

الخرائط

خارطة رقم (1): القدس والمنطقة الدوليّة المقترحة عام 1947 11

خارطة رقم (2): القدس بعد حرب 1967 15

خارطة رقم (3): نشاطات الاستيطان في البلدة القديمة 19

خارطة رقم (4): خطة القدس الكبرى 20

خارطة رقم (5): الجدار حول القدس 25

الملخص التنفيذي

احتلال مدينة القدس بشقيّها الغربي والشرقي: تاريخ طويل لتهويد المدينة

تناقش الدراسة البحثية في جزئها الأول الخلفية التاريخية لمدينة القدس، من خلال التطرق لوضع المدينة منذ اللحظة الأولى لتعرضها للاحتلال الإسرائيلي عام 1948 في جزئها الغربي، واحتلال جزئها الشرقي عام 1967. ورصد الهجمات والسياسات الإسرائيلية التي اتبعتها إسرائيل تجاه مدينة القدس، من أجل تمكين السيطرة عليها، وتغيير أوضاعها التاريخية والقانونية، والتطرق للإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس الشرقية تحديداً، وفهم طبيعة هذه الإجراءات.

حيث يعتبر موضوع تهويد القدس من أكثر المواضيع الحسّاسة، كونها تعتبر قضية العرب والمسلمين جميعاً، وتحمل معها درجة عالية من الخطورة، بسبب اتباع إسرائيل للسياسات التهويدية التي تهدف من خلالها الى سلخ المدينة المقدسة عن واقعها، وإفقادها طابعها العربي والإسلامي، وتعرض هويتها وعروبتها للضياع نتيجة استمرار الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية، في ظل محاولات عربية وفلسطينية تسعى الى صياغة استراتيجية واضحة المعالم من أجل حماية القدس بموروثها الديني والثقافي والسياسي والقانوني، وتعزيز صمود أهلها، والحفاظ على طابعها العربي والإسلامي.

تُقسم الدراسة الى فصلين، الفصل الأول يتناول تاريخ احتلال مدينة القدس في شقيّها الغربي والشرقي، والفصل الثاني للحديث عن دوافع احتلال مدينة القدس وتحديداً الجزء الشرقيّ منها، والإجراءات التي اتبعتها إسرائيل لإحكام السيطرة على المدينة وتهويدها تحت حجة التدابير الأمنية والعقابية تجاه أهالي مدينة القدس.

الكلمات المفتاحية:

القدس، الاحتلال الإسرائيلي، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تهويد القدس، التدابير الأمنية.

"إذا حصلنا على مدينة القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيلُ كل شيء ليس مقدّساً لدى اليهود، وسوف أحرق جميع الآثار التي مرَّت عليها قرون." [01]

ثيودور هرتزل، مؤسس المنظمة الصهيونية العالمي، 1897.

01 فوزي سعيد الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية،" مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، مجلد 15، العدد 2 (يونيو 2011)، 110.

تمهيد

الإطار الجغرافي للدراسة (الجيوسياسي)

حدود القدس التي سيتم معالجتها في الدراسة تحمل معها معنىً جيوسياسياً, حيث شهدت القدس تقسيماً سياسياً وجغرافياً نتيجة ما تعرضت له من احتلال وانتهاك غيّر من طبيعتها الجغرافية والسياسية. كان بدايتها احتلال القسم الغربي من المدينة, فالقدس الغربية هي القدس الجديدة التي نشأت في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين, واستيعابها للهجرات اليهودية المتتالية, وسرعان ما ضمّتها الحكومة الإنتدابية البريطانية الى بلدية القدس عام 1946, فأصبحت مساحة القدس حينها 19 كيلو متراً مربعاً, أي أكثر من عشرين ضعفاً من القدس القديمة.

أما القدس الشرقية, فهي التي تضم القدس القديمة أو التي تعرف أيضاً بمصطلح القدس العتيقة, وهي ذلك القسم الذي يقع داخل سور سليمان القانوني, وتبلغ مساحته ما يقارب 871 دونماً, وتقوم على أربعة جبال أساسية, هي الموريا "جبل بيت المقدس," وصهيون "جبل النبي داوود," وأكرا, وبزيتا. في حين أن الحرم القدسي الشريف, يَقع في الجنوب الشرقي للقدس القديمة فوق جبل الموريا. وتضم القدس الشرقية القدس القديمة, مضافاً اليها الأحياء التي أقامها المسلمون خارج السور, مثل حي الشيخ جراح, باب الساهرة, وادي الجوز. وظهرت هذه التقسيمة نتيجة حربيّ 1948 و1967 وما تلاها من تقسيم, بالإضافة الى التركيز السكاني قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948, حيث تركّز المسلمون في القسم الشرقي, واليهود في القسم الغربي. ونتيجة هذا الاحتلال والتقسيم تعرضت القدس للتهويد, من خلال قيام سلطات الاحتلال بمجموعة من الإجراءات والممارسات التي بدأت من خلالها إحكام الحصار على المدينة, وعزلها جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً, ومصادرة الأراضي, وسياسات الهدم والمخالفات, وإصدار القوانين العنصرية وغيرها من السياسات, كل ذلك من أجل الإسراع في عجلة تهويد مدينة القدس المحتلة.

الفصل الأول

تاريخ احتلال القدس بشقيّها الغربي والشرقي

الفصل الأول: تاريخ احتلال القدس بشقيّها الغربي والشرقي

الأرض هي جوهر الصراع التاريخي ما بين الصهيونية والعرب، وتحديداً الشعب الفلسطيني، وبالتالي كانت القدس هي عنوان الصراع، حيث قد سَبقت الجهود الاستعمارية الصهوينة في القدس قبل قيام إسرائيل بعقود عدّة، إذ منذ أواخر العصر العثماني وخلال فترة الانتداب البريطاني، استمرت المحاولات للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، لتعزيز الوجود اليهودي.[02] وتُعتبر مدينة القدس بشقيّها الشرقي والغربي، محور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بسبب قيمتها وأهميتها الروحية، والدينية، وما تحتويه من إرثٍ حضاري، جعل منها محطاً لاهتمام العالم بأسره، عربياً وإسلامياً.[03] وقد تعرضت مدينة القدس خلال فترة تاريخها الطويل، للعديد من الحملات التاريخية الاستعمارية، كان أهمها حرب عام 1948، عندما أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين، وفي مقابله أعلنت إسرائيل قيام دولتها المستقلة على أراضي فلسطين.[04] إذ تم احتلال جزئها الغربي في هذا العام، وتم استكمال احتلال جزئها الشرقي عام 1967، وبموجب ذلك، تم اتباع العديد من السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي هدفت الى طمس وتغيير الهوية المقدسيّة.[05]

يتناول الفصل الأول من الدراسة البحثية مراحل احتلال مدينة القدس بشقيّها الغربي والشرقي، والإجراءات والسياسات التي مارستها إسرائيل، من أجل إحكام سيطرتها على القدس، بما يخدم مصالحها وأهدافها في مدينة القدس.

أولاً: المرحلة الأولى للاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس: تهويد الجزء الغربي للمدينة

تُعتبر مرحلة ما قبل عام 1948 مرحلة تاريخية ومفصلية في تاريخ مدينة القدس،[06] إذ بدأت تظهر ملامح الوجود اليهودي منذ منتصف القرن التاسع عشر، بظهور أحياء الحي اليهودي في مدينة القدس، بالإضافة الى ترسيم الحدود السياسية للمدينة. وتحقيقاً للأهداف الأيديولوجية اليهودية، تم بناء حي "يمين موشيه" عام 1850 في منطقة جورة العناب، لتصبح نواة الأحياء اليهودية، ولكن لم يكن الحي اليهودي في القدس يتجاوز مساحة 5 دونم، ولم تتجاوز عدد الأسر اليهودية أكثر من 90 أسرة.[07]

خلال تلك الفترة، خضعت القدس للسيادة العثمانية والتي أوْلتها إهتماماً خاصاً، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، دخل اللنبي الى القدس في 11 من سبتمبر عام 1917، معلناً احتلالها، وبموجب ذلك، كانت قد خضعت القدس للانتداب البريطاني.[08] وخلال هذا الحكم، كان المركز القانوني للمدنية والأماكن المقدسة قد تحدد بموجب الإمتيازات الأجنبية، والتي أعطت كل "حامل إمتياز" حقاً في إدارة وممارسة السيطرة على

02 أسامة يعقوب أحمد حامدة، التوسع العمراني المستقبلي لمدينة القدس وقرى المحافظة، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت،2007، 21.

03 إياد محمد مصطفى شناعة، "سياسات وإجراءات دولة الاحتلال الإسرائيلي وانعكاساتها على مستقبل السكان في مدينة القدس المحتلة في ظل اتفاقية أوسلوالواقع والحلول" دراسة جغرافية، ورقة بحثية، الجامعة الإسلامية (2016)، 518.

04 شادي عدنان الشديفات، "الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي: فوضى الماضي والحاضر،" مجلة دراسات، مجلد 44، ملحق (2017)، 46.

05 أحلام كمال عبد أبو جلالة، الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس 1994-2010، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2016، 2-3.

06 لؤي شبانه، أربعون عاماً من الاحتلال: أربعون من إحباط التنمية: السياسات الإسرائيلية وأثرها على البنية الاقتصادية والاجتماعية في القدس (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)، 1-2.

07 خليل التفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج،" أبحاث الندوة الدولية: القدس التاريخ والمستقبل، جامعة أسيوط (أكتوبر 1996)، 352.

08 مجاهد علي شراب، "الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني 1918-1948"، مجلة شؤون عربية، العدد 44 (ديسمبر 1985)، 105.

الأماكن المقدسة المعطاة له.[09] هذه الامتيازات تبعها محاولات لوضع القدس تحت نظام دولي خاص، وذلك لإعتبارات تتعلق بخصوصية وضع مدينة القدس.[10]

أدّت الحرب العالمية الأولى الى تغيّرات سياسية ودولية مهمة، استطاعت من خلالها القوى الاستعمارية الى إقتسام مناطق النفوذ في العالم بما يخدم مصالحها الخاصة،[11] إذ سعت كل من بريطانيا وفرنسا على تقسيم منطقة الوطن العربي الى مناطق نفوذ بريطاني-فرنسي في مايو 1916،[12] والتي تُعرف باسم "اتفاقية سايكس بيكو،"[13] وكانت نتيجة ذلك، بأن تقرّر الإنتداب البريطاني على فلسطين في 25 من نيسان عام 1920 حيث أعلنت بريطانيا انتدابها على فلسطين طبقاً لمؤتمر سان ريمو عام 1920.[14]

وكانت القدس في فترة الإنتداب البريطاني خاضعة لأحكام نصوص ومواد ذلك الإنتداب، ويتضح أن سياسة السيطرة على مدينة القدس بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وما بعده، وذلك بالتزامن مع الغطاء الدولي الذي وفّرته حكومة الإنتداب، منذ اللحظة التي أبدت رغبتها في تأييد قيام "وطن قومي يهودي،" من خلال إصدارها إعلان وعد بلفور عام 1917، قبل أن تدخل قواتها مدينة القدس فعلياً.[15]

وبموجب صك الإنتداب، كانت بريطانيا هي الدولة المسؤولة عن تسيير الأمور في فلسطين، وبما فيها مدينة القدس، وأن يتم إدارتها إدارياً وتشريعياً وأمنياً، وضمان حقوقها الدينية. وبالتالي بموجب هذا الصك، كان يحق لبريطانيا الإنتداب على فلسطين وإمارة شرق الأردن والعراق، وخلال هذه الفترة الانتدابية وصل عدد مهاجري اليهود الى القدس من 25000 ألف نسمة الى 165000 ألف نسمة.[16] وكان واضحاً دور الدول الاستعمارية الأوروبية الحاسم في بناء الدولة اليهودية، وتحديداً في مسألة توفير العنصر البشري اليهودي المهاجر لأرض فلسطين، بالإضافة الى الجهود الكبيرة للحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي من أجل توطين اليهود القادمين اليها.[17]

حققت إسرائيل من خلال السياسات الصهيونية سيطرة واسعة وكبيرة في مدينة القدس، وسعت خلال هذه الفترة الى تهويد المدينة، وتحديداً الجزء الغربي، من خلال إحداث تغيير جذري، لتحقيق إحكام السيطرة على هذا الجزء وتهويده.[18] وبهذا الاحتلال، طردت إسرائيل 60 ألفاً من سكانها العرب، من أحياء مأمن الله، والبقعا الفوقا، والبقعا التحتا، والقطمون، والطالبية، والمصرارة، والكولونيالية الألمانية، والحي اليوناني، وقسّماً من أبي طور وحي الثوري. وكان الفلسطينيون يملكون ما يقارب 88.7 % من مجمل مساحة القدس

---

09 "كان من الملامح العامة لسياسة الانتداب البريطاني، تشجيع الهيمنة الصهيونية على المقدرات الاقتصادية في فلسطين، من خلال تشجيع المشاريع الاقتصادية، ومنح الصهيونية احتكار المشاريع، وحاولت حكومة الانتداب أن تضفي على سياستها طابع الشرعية، من خلال تفصيل دستور خاص بحكومة الانتداب. وسنّت العديد من القوانين، كان أخطرها قوانين نزع الملكيات، وقوانين الهجرة والجنسية وقوانين النقد، وغيرها من القوانين والتي وصلت الى قرابة 150 قانوناً، صدرت في فترة تولي المندوب السامي هربرت صموئيل على فلسطين"

يُنظر: إسلام جودت مقدادي، "العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2009، 6.

10 عبد الحميد مسلّم المجالي، "القدس: احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود،" مجلة حوليات آداب عين شمس، عدد خاص (2011)، 170.

11 عدنان عبد الرحمن إبراهيم أبو عامر، "وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة الى النكسة ثم السلام،" التقرير الاستراتيجي الحادي عشر الصادر عن مجلة البيان، مجلة البيان: المركز العربي للدراسات الإنسانية، مؤتمر 11 (2014)، 185.

12 مجاهد علي شراب، "الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني 1918-1948،" 105.

13 كما هو معروف، فإن إتفاقية سايكس بيكو قسّمت منطقة المشرق العربي وجزء من الأناضول الى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، لتحصل بريطانيا على العراق وفلسطين، وفرنسا على سوريا ولبنان وولاية أضنة، وروسيا على شرق تركيا، ويعتبر هذا التقسيم إجمالي تتداخل فيه المناطق، حيث أجريت المفاوضات على الاتفاقية بصورة سرية في وقت كانت بريطانيا تجري محادثات مع أمير مكة الشريف حسين، محرضة إياه على الدولة العثمانية، ولم تكن الدعوة للثورة نتيجة رغبة بريطانية صرف، بل كان سلوك الدولة العثمانية التمييزي ضد الشعوب غير التركية المنضوية تحت سقف الدولة العثمانية، عاملاً مهماً لإعلان ما سُمي ب "الثورة العربية الكبرى"

للمزيد يُنظر: محمد نور الدين، "مئة عام على سايكس-بيكو،" مجلة شؤون الأوسط، العدد 152 (ديسمبر 2016)، 2-3.

14 محمد عبد الحميد الحناوي، "الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعة في مصر 1945-1952،" مجلة كلية التربية، مجلد 1، العدد 11 (يناير 1995)، 571.

15 وليد المدلل، "الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل التسوية،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 70 (ربيع 2007)، 39.

16 شادي عدنان الشديفات، "الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي: فوضى الماضي والحاضر،" 45-46.

17 عدنان عبد الرحمن إبراهيم أبو عامر، "وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة الى النكسة،" 187.

18 شادي عدنان الشديفات، "الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي: فوضى الماضي والحاضر،" 2 .

الغربيـة.[19]

وبـدى واضحـاً الاهتمـام الصهيونـي فـي مدينـة القـدس، الـذي كان قائمـاً بشـكل أساسـي علـى مبـدأ أسـرلة القـدس وتهويدهـا، وذلـك مـن خـلال اتبـاع العديـد مـن الإجـراءات أهمهـا، إجـراء ترسـيم حـدود البلديـة عـام 1921، والـذي يُعتبـر الترسـيم الأول لحـدود مدينـة القـدس، والـذي يضـم كل مـن "البلـدة القديمـة، وقطاعـاً عريضـاً بعـرض 400 علـى طـول الجانـب الشـرقي لسـور المدينـة، بالإضافـة الـى أحيـاء بـاب السـاهرة ووادي الجـوز والشـيخ جـراح،" مـن الناحيـة الشـمالية، ومـن الناحيـة الجنوبيـة الـى حـد سـور المدنيـة، أمـا الناحيـة الغربيـة فهـي تُعـادل مسـاحتها أضعـاف القسـم الشـرقي، حيـث شـملتها الحـدود بسـبب احتوائهـا علـى تجمعـات يهوديـة كبيـرة بالإضافـة الـى تجمعـات عربيـة.[20]

وسـرعان مـا بـدأت تظهـر ملامـح المخطـط الثانـي لحـدود بلديـة القـدس والـذي وُضـع عـام 1946، وكان الهـدف منـه توسـيع المنطقـة، والتـي تركـزت علـى القسـم الغربـي وذلـك مـن أجـل اسـتيعاب الأحيـاء اليهوديـة الجديـدة علـى قـدر الإمـكان والتـي بقيـت خـارج التنظيـم فـي عـام 1936. وكانـت فكـرة التقسـيم والتدويـل فـي القـدس ليسـت بالحديثـة، بـل سـبق وأن طُرحـت مـن قبـل اللجنـة الملكيـة بخصـوص فلسـطين،[21] والتـي تُعـرف باسـم لجنـة بيـل.[22] ومعنـى ذلـك أن يكـون هنـاك إشـرافاً بريطانيـاً وليـس دوليـاً أو عربيـاً علـى الأماكـن المقدسـة.[23]

وفـي ذلـك الوقـت، كانـت قـد أعلنـت بريطانيـا علـى عزمهـا إنهـاء الانتـداب البريطانـي علـى فلسـطين، حيـث بـدأت تبحـث مـع الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة قضيـة فلسـطين بنـاءً علـى طلـب الحكومـة البريطانيـة، دعـت بموجبه الجمعيـة العامـة الـى عقـد دورة خاصـة لهـذا الغـرض. وفـي هـذه الأثنـاء بـدأت العصابـات الصهيونيـة "الأرغـون، الهاغانـاة، شـتيرن" فـي ترويـع أهالـي مدينـة القـدس، مـن خـلال ارتـكاب العديـد مـن المذابـح والتـي كان أخطرهـا مذبحـة ديـر ياسـين التـي وقعـت فـي 9 نيسـان عـام 1948 الواقعـة غـرب مدينـة القـدس،[24] حيـث راح ضحيتهـا حوالـي 250 مدنيّـاً.[25] ومـن هنـا يتضـح أن إسـرائيل بـدأت فـي اتخـاذ الخطـوات العسـكرية والسياسـية والإقتصاديـة مـن أجـل إحـكام سـيطرتها علـى مدينـة القـدس وتهجيـر سـكانها.[26] ومـا سـاعد فـي تحقيـق سـيطرتها، الإنحيـاز البريطانـي الدائـم لليهـود علـى حسـاب الشـعب الفلسـطيني والعربـي، واتبـاع سياسـة مخادعـة مـع الفلسـطينيين، مـن خـلال إرسـال العديـد مـن لجـان التحقيـق البريطانيـة، ليـس بمـا يخـدم المصالـح الفلسـطينية، بقـدر مـا كانـت تهـدف الـى تلبيـة أهـداف اليهـود فـي الأراضـي المقدسـة.[27]

---

19 محسن محمد صالح، "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان،" مجلة عالم الفكر، العدد 4 (يونيو 2010)، 165.

20 خليل تفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج،" 352-353.

21 المرجع السابق، 353.

22 لجنـة بيـل: "لجنـة بريطانيـة هدفـت للوصـول الـى نتائـج مـن أجـل القضـاء علـى المقاومـة الفلسـطينية ضـد الاحتـلال البريطانـي، وكانـت قـد أعلنـت الحكومـة البريطانيـة عـن تشـكيل اللجنـة الملكيـة أو مـا تعـرف باسـم لجنـة بيـل مـن أجـل النظـر فـي أسـباب تدهـور الأوضـاع داخـل فلسـطين ووضـع التوصيـات التـي تراهـا مناسـبة لوقـف الثـورة الفلسـطينية وإيجـاد حلـول مناسـبة للقضيـة الفلسـطينية.وتعتبر هـذه اللجنـة مـن أهـم اللجـان التـي قامـت بدراسـة القضيـة الفلسـطينية بطريقـة حقيقيـة ومتأنيـة، وهـي فعليـاً أول لجنـة تقـوم بوضـع مشـروع مفصـل لحـل تلـك القضيـة، وهـو المشـروع الـذي اعتمـدت عليـه هيئـة الأمـم المتحـدة عـام 1947، عندمـا عُرضـت أمامـه القضيـة الفلسـطينية. وكانـت قـد اعتمـدت الجمعيـة العامـة فـي قراراهـا رقـم (181) علـى مـا ورد فـي مشـروع اللجنـة الملكيـة، والتـي نصـت علـى تقسـيم فلسـطين الـى دولتيـن الأولـى عربيـة والثانيـة يهوديـة" للمزيـد يُنظـر: أكـرم محمـود محمـود عـدوان، "مشـروع تقسـيم فلسـطين فـي تقريـر لجنـة بيـل الملكيـة البريطانيـة 1937،" مجلـة الجامعـة الإسـلامية للبحـوث الإنسـانية، العـدد1 (2002)، 73-74.

23 Motti Golani, " Jerusalem's Hope Lies Only in Partition: Israeli Policy on the Jerusalem Question, 1948-67," International Journal of Middle East Studies, Vol. 31, No. 4 (Nov 1999), pp. 579.

24 لـم تكـن قريـة ديـر ياسـين أول قريـة فلسـطينية تعتـدي عليهـا القـوات الصهيونيـة، سـنة 1948، بـل سـبقها العديـد مـن القـرى الفلسـطينية فـي العديـد مـن المـدن الفلسـطينية، ولـم تكـن أيضـاً القريـة الوحيـدة التـي تُحتـل عـام 1948، ويُطـرد سـكانها، بـل سـبقها قريتـي لفتـا والقسـطل فـي القـدس، وكل مـن كُلـدة ودير محيسـن فـي الرملـة. وتبـدو أهميـة ديـر ياسـين عـن غيرهـا مـن المذابـح والقـرى الفلسـطينية التـي تعرضـت للهجـوم مـن القـوات الصهيونيـة، بقربهـا مـن عاصمـة البلـد، وهـذا مكّـن مـن الاطـلاع علـى مـا جـرى فيهـا بـكل دقائقـه.

للمزيـد يُنظـر: وليـد الخالـدي، دير ياسـين: الجمعـة 1948/4/9 (بيـروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية، 2003)، 3-4.

25 محمـد بـدر الحديـد، واقـع ومسـتقبل السياسـية الأردنيـة تجـاه مدينـة القـدس ومقدسـاتها فـي ضـوء مشـاريع التسـوية، رسـالة ماجسـتير، جامعـة الشـرق الأوسـط، عمـان، 2015، 51.

26 محمد علوان، "المركز القانوني للقدس في القانون الدولي،" المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، العدد 3 (تموز 2013)، 135.

27 أكـرم محمـود محمـود عـدوان، "مشـروع تقسـيم فلسـطين فـي تقريـر لجنـة بيـل الملكيـة البريطانيـة 1937،" مجلـة الجامعـة الإسـلامية للبحـوث الإنسـانية، العـدد 1 (2002)، 109.

في ذلك الوقت، كان من المفترض أن ينتهي الاحتلال البريطاني على فلسطين، وأن تُبادر الأمم المتحدة بالعمل على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإعادة الوضع على ما كان عليه سابقاً. ولكن جرى استفتاء من قبل الجمعية العامة، ذهبت به الأخيرة الى إنشاء دولة اتحادية مستقلة مكونة من مقاطعتين مستقلتين "دولة يهودية ودولة عربية" وأن تكون القدس عاصمة الدولة الإتحادية لكلا الدولتين.[28] ونتيجة ذلك، صدر قرار التقسيم من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1947/11/29 بموافقة من 33 دولة واعتراض 13 دولة، مقابل امتناع 10 دول عن التصويت، بعد الضغوطات التي مارستها الدول الاستعمارية واليهود المتنفذين على الدول المحايدة من أجل التصويت لمصلحة وجود اليهود في فلسطين، وأوصى القرار "بإنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها الى 3 كيانات جديدة، وتأسيس دولة عربية فلسطينية على مساحة 43% من فلسطين، ودولة يهودية على مساحة 56% من فلسطين، وأن تقع مدينة القدس وبيت لحم في منطقة خاصة مساحتها 1% تحت الوصاية الدوليّة.[29]

وبموجب ذلك، كانت نتيجة حرب عام 1948 بأن تم تقسيم مدينة القدس الى قسمين، الأول عربيّ، ضُم الى المملكة الأردنية الهاشمية، وإسرائيلي أصبح عاصمة إسرائيل، بالرغم من أن قرار التقسيم رقم (181) كان قد مَنح القدس وضعاً خاصاً.[30] واستناداً على ذلك، نجد أن قرار تدويل منطقة القدس بشقّيها الشرقي والغربي كجزء من قرار (181) ما زال ساري المفعول، ولم يتم إبطاله من الأمم المتحدة بأي قرار لاحق. وهذا يعني أن جميع التغييرات التي أجرتها إسرائيل في الشطر الشرقي تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً، وأي قرار باطل يُرتب بطلاناً لما ينتج عنه من آثار مهما كان أهمية هذا القرار ومهما كان زمانه.[31] حيث أن مدينة القدس ليست عاصمة لإسرائيل بالمُطلق، اعتماداً على ما أوردناه أعلاه، أي بُطلان كونها عاصمة، ولا يجوز الاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل ما دامت فاقدة للشرعية الدولية.

ومع ممارسة العمليات العسكرية التي جرت في فلسطين، أدت الى سقوط القدس الغربية بيد القوات الإسرائيلية في 15 من أيار عام 1948، وهذا هو ذاته، تاريخ إنتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وإعلان قيام دولة إسرائيل. وبموجب ذلك، كانت نسبة القدس الغربية المحتلة تصل الى 84.1 % من مساحة بلدية القدس، والتي كانت تضم أهم وأكبر المراكز والأحياء العربية خارج البلدة القديمة.[32] وأعقب الاحتلال الإسرائيلي للمدينة، ممارسة مجموعة من الإجراءات لتهويد مدينة القدس، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية، والتي تمثلت في نقل مقر الحكومة الإسرائيلية من تل أبيب الى القدس في الحادي عشر من ديسمبر عام 1948، وفي الحادي والثلاثين من آذار عام 1950، أصدرت الحكومة الإسرائيلية "قانون أملاك الغائبين،"[33] والذي بموجبه وضعت الحكومة يدها على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها اللاجئون حينها، وقدّرت نسبة العقارات المُصادرة حوالي 80 %، بالإضافة الى فتح باب الهجرة اليهودية الى القدس، ونُقلت وزارة الخارجية والكنيست-البرلمان الإسرائيلي-بصفة مؤقتة عام 1952 الى القدس.[34]

---

28 محمد علوان، "المركز القانوني للقدس في القانون الدولي،" 135.

29 حنا عيسى، "القانون الدولي وواقع القدس الراهن: دراسة خاصة تتناول القدس بكل محطاتها بدءً من قرار التقسيم وإنتهاءً بإعلان ترامب أبرز القرارات والاتفاقيات والمؤتمرات والمحطات التفاوضية بشأن القدس،" مجلة المقدسية، العدد 9 (2012)، 173.

30 راسم خمايسي، "أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها،" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 72 (خريف 2017)، 49.

31 كمال قبعة، "سبعون عاماً على قرار التقسيم: قراءة ي المضمون القانوني،" مجلة شؤون فلسطينية، العدد 270 (شتاء 2017)، 26.

32 عبد الحميد المجالي، "احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود،" مجلة حوليات آداب عين شمس، عدد خاص (2011)، 173.

33 في سبيل إحكام السيطرة على أراضي ومنازل اللاجئين الفلسطينيين، اتخذت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من الإجراءات التي سهّلت في نقل ملكية الأراضي لليهود، وذلك عن طريق إيجاد تشريع قانوني، ينظّم ويسهل الوصول للغاية المنشودة، وهذا تمثل في إصدار الكنيست الإسرائيلي عام 1950 قانون أملاك الغائبين، والذي أرسى العديد من المبادئ حول أملاك الفلسطينيين المهجرين، كان أهمها جواز مُصادرة أملاك اللاجئين الذين هُجّروا أثناء النكبة تحت ذريعة وجودهم خارج حدود إسرائيل، أو وجودهم في دول مُعادية حينها (كمصر والأردن، سوريا، لبنان، العراق، اليمن، السعودية). ويمكن القول، بأن هذا القانون مبنياً في أساسه على التشريعات التي كانت نافذة إبّان الانتداب البريطاني، كقانون الأراضي المحلولة، وقانون الأراضي الموات، ومرسوم دستور فلسطين. وحول نطاق تطبيق قانون أملاك الغائبين من حيث الزمان والمكان، فقد كانت أبرز الأهداف المتوخاه من هذا القانون، هو السيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين والذين أُطلق عليهم اسم الغائبين، ويتضح أن ذلك لم يقتصر في مفهوم الأملاك على العقارات فقط، بل شمل كل ما ينطبق عليه معنى المال، كالمنقولات، والأسهم التجارية، وغير ذلك. والغائب وفق هذا القانون شمل الأشخاص الطبيعية والحكمية كالشركات والمؤسسات، هذا من حيث النطاق المحلي. أما من حيث نطاق المكان، فقد شمل أراضي فلسطين عام 1948، وأراضي عام 1967 المتمثلة بكل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. للمزيد ينظر: حسين عاهد عيسة، "عقارات الفلسطينيين في ظل قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي لسنة 1950 وتعديلاته،" مجلة كلية القانون الكويتة العالمية، العدد 31 (سبتمبر 2020)، 599-636.

34 فوزية صابر، "القدس وهيئة الأمم المتحدة،" مجلة المستقبل العربي، العدد 258 (آب 2000)، 42.

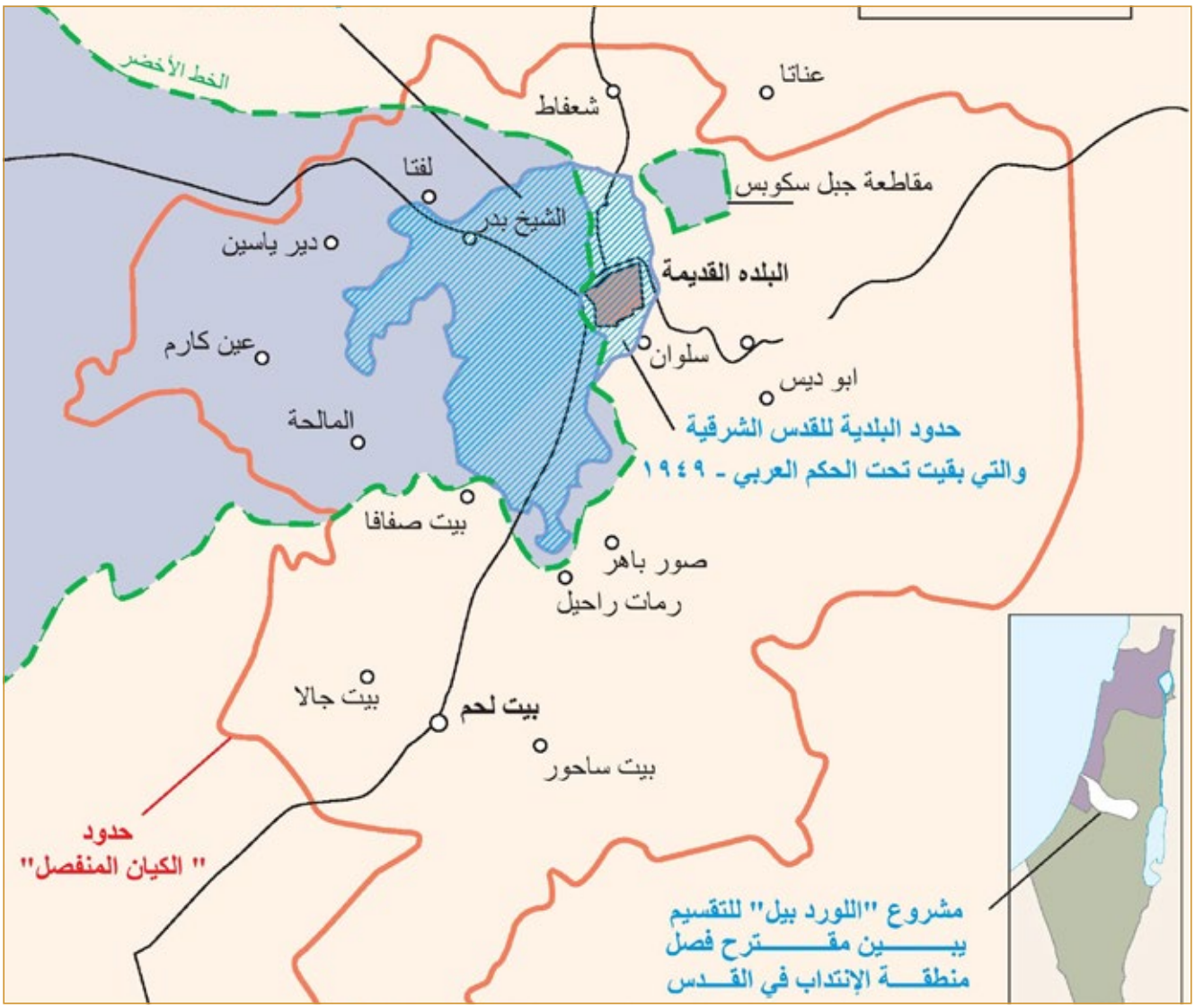

خارطة رقم (1): القدس والمنطقة الدولية المقترحة عام 1947 **المصدر:** (Passia 1996)

ويتضح أن احتلال القدس كان يُعتبر من أهم الركائز الأساسية عند زعماء الصهيونية, حيث تقوم مساعي المشروع الصهيوني منذ إتمام السيطرة اليهودية على القسم الغربي إبّان حرب 1948, على تهويد القدس وإحكام السيطرة عليها, وهذا بدوره أحّدث تغييرات كبيرة وواضحة في القدس جغرافياً وديموغرافياً وانقسمت القدس بموجبه الى قمسين, ودفع إسرائيل الى نقل الأملاك العربية في القدس الى أفراد وهيئات إسرائيلية, وأعلنت أن القدس الغربية هي عاصمة إسرائيل.[35] وتحقيقاً لسيطرتها على الجزء الغربي من مدينة القدس, سعت إسرائيل الى الإخلاء القسري للمدينة من السكان الفلسطينيين, من خلال اتباع نموذج الحرب النفسية, وتدمير البنية التحتية, ومنازل الفلسطينيين.[36]

وهذا يعني أن الاحتلال الإسرائيلي للجزء الغربي من مدينة القدس إنما يُعتبر المرحلة الأولى من استكمال احتلال المدينة, رغم مخالفة الأحكام والشرائع الدولية, وما ورد في نظام الانتداب, متجاوزةً بذلك مسؤولية

35 عبد الحميد المجالي, "احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود," 173.

36 Yasser Ibrahim Rajjal, "Jerusalem: Occupation and Challenges to Urban Identity," Islamic Studies, (Autumn-Winter 2001) Vol. 40, No. 3/4, Special Issue: Jerusalem, pp. 441.

الدولة المنتدبة. حيث استمرت إسرائيل في إجراءاتها التهودية تجاه مدينة القدس حتى استكمال احتلالها عام 1967.

ثانياً: المرحلة الثانية للاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس: تهويد الجزء الشرقي للمدينة

بعد أن احتلت إسرائيل أجزاءً كبيرة من مدينة القدس عام 1948، وتهجير الفلسطينيين منها، وتدمير البيوت والأملاك في المدينة وقراها المُحيطة بها، واصلت إسرائيل سياستها القائمة على التوسّع والضم، حتى استحكمت في باقي المدينة، من خلال احتلالها لما تبقى من المدينة والمتمثل في الجزء الشرقي عام 1967، وقامت وفقاً لمخططاتها بتهويد مدينة القدس وإعلانها عاصمتها الأبدية.[37] ويمكن القول، بأن الفترة الممتدة ما بين 1948-1967 توزعت فيها سيادة القدس بين كل من إسرائيل والأردن، واستبعد بموجب ذلك، قرار التقسيم الذي أعطى وضعاً خاصاً للقدس، والذي سرعان ما انحسر بعد عام 1967.[38]

حيث قامت إسرائيل في حزيران عام 1967 باحتلال القدس الشرقية، وحوّلتها الى جزءً لا يتجزأ من دولة إسرائيل. ومباشرة بعد احتلال مدينة القدس، باشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير حي المغاربة،[39] والسيطرة على المباني المحيطة به، ولاحقاً مصادرة ما يُسمى بحارة اليهود، بعد أن وسّعت حدودها لأكثر من ثلاثة أضعاف،[40] إذ قامت بتهجير سكان الحي اليهودي وهدم بيوتهم الواقعة ضمن دائرة تُقارب 16 دونماً حينها، والتي تم مصادرتها من قبل الحكومة الإسرائيلية في نيسان عام 1967 تحت حجّة ترميم الحي اليهودي وتطويره.[41] وبموجب ذلك، أعلنت أن الكيان الجديد هو القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.[42] حيث أزاحت سلطات الاحتلال عام 1967 حي المغاربة، محدثةً خراباً أثرياً في المنطقة، ومن بعدها أزاح الاحتلال أجزاءً من حارات الشرف، والميدان والعلم. وذلك من أجل إقامة أبنية جديدة ذات نمط معماري جديد يدمج ما بين النمط القديم والحديث، بالإضافة الى إحداث التغيرات الكبيرة في البناء التاريخي رغم محاولات الحفاظ عليه خلال القرون الماضية من الحكم العربي والإسلامي.[43] ومع مباشرة سلطات الاحتلال في تدمير حي المغاربة، أعلنت أن الكيان الجديد هو القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.[44]

وباشرت إسرائيل إجراءات ضم المدينة المقدسة، وتهويدها، من خلال تعيين إدارة عسكرية لها، وانتهجت العديد من أساليب تهجير السكان العرب، وباشرت السلطات الإسرائيلية سلسة من الإجراءات العملية، هدفت الى دمج شطري المدينة، تمهيداً لضمها، وكان من أبرز مظاهر ذلك، إزالة بوابة مندلبوم،[45] التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، بالإضافة الى العوائق المادية، والتي كانت على امتداد خط الهدنة الذي أُتفق عليه بين الأردن وإسرائيل في نيسان عام 1949.[46]

---

37 نعمان عاطف سالم عمرو، "تهويد مدينة القدس: خطوات حثيثة نحو الأسرلة 1967-2016،" مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد 24 (ديسمبر 2016)، 1.

38 عصام مسلط، "الواقع يفرض الواقعية: القدس في قرارات الشرعية الدولية،" ورقة بحثية: مؤتمر القدس، جامعة النجاح، 2006، 54-55.

39 Menachem Klein, "Jerusalem as an Israeli Problem—A Review of Forty Years of Israeli Rule over Arab Jerusalem," Israel Studies, Vol. 13, No. 2 (Summer, 2008), pp. 55.

40 نظمي الجعبة، "الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 91 (صيف 2012)، 64.

41 توفيق فيّاض، "سلطات الاحتلال الإسرائيلية ماضية في تغيير معالم القدس وتهويدها (3)،" مجلة شؤون فلسطينية، العدد 66 (1977)، 223.

42 Menachem Klein, "Jerusalem as an Israeli Problem—A Review of Forty Years of Israeli Rule over Arab Jerusalem," Israel Studies, Vol. 13, No. 2 (Summer, 2008), pp. 55.

43 عبد اللطيف دحيّة، "القدس وسياسة التهويد،" مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، مجلد , عدد 1 (2021)، 97.

44 Menachem Klein, "Jerusalem as an Israeli Problem," pp. 55.

45 بوابة مندلبوم: بوابة شيّدت في عام النكبة 1948 كمعبر يفصل بين الدولة الوليدة "إسرائيل" وأراضي الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وتم إزالتها بحلول النكسة عام 1967. ويرمز المصطلح الى تقسيم المدينة عام 1949، وكان إسم االبوابة أو "المعبر" الفاصلة بين غربي القدس وشرقها ببوابة مندلبوم، وهو إسم عائلة يهودية تنمتي للطبقة المتوسطة العليا والتي كانت تقطن في منزل بالقرب من نقطة العبور. ويعود تاريخ بناء البوابة كنقطة ثابتة الى عام 1949.
للمزيد من التفاصيل يُنظر: علاء أبو قطيش، "عينٌ على(مندلبوم): البوّابة الغائبة الحاضرة،" باب الواد، حزيران 2018.
شوهد في: https://n9.cl/isoza

46 عبد الحميد مسلم المجالي، "القدس: احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود،" 173.

وتمكنت بموجب ذلك القوات الإسرائيلية من إحكام السيطرة على مدينة القدس، وتحديداً في السابع من حزيران عام 1967، وحينها دخل وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه دايان" الى القدس القديمة، وأعلن أمام حائط البراق،[47] بأن:

"لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا الى أكثر أماكننا قُدسية، عدنا ولن نبارحها أبداً."

بعد فرض القانون الإسرائيلي على مدينة القدس عام 1967، والذي يُعرف "بقانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل،" والذي سُنّ في 30 يوليو لسنة 1980، معلناً أن القدس "الموحدة الموسّعة" بشرقها وغربها على أنها "العاصمة الأبدية لإسرائيل،" وبموجب ذلك، بدأت سياسات إسرائيل للسيطرة والتدمير في المدينة.[48] إذ مع احتلال إسرائيل للجزء الشرقي من القدس، أعلنت فوراً تطبيقها القانون المدني الإسرائيلي على المدنية، في حين أعلنت تطبيق الحكم العسكري على باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها كل من شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية. وكان القصد من تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس، هو السيطرة على الأرض، وليس على السكان، معنى ذلك، أن هذا القانون منحَ السكان الفلسطينيين في مدينة القدس حق الإقامة وليس المواطنة، والذي بقي على حاله حتى اليوم.[49] وأُعلن رسمياً في 30 يوليو 1980 أن القدس الموحدة هي عاصمة الدولة اليهودية الإسرائيلية.[50]

ومنذ المرحلة الممتدة ما بين 1948 حتى 1967، قُسّمت المدينة الى قسمين، عربي ويهودي،[51] وخضع كل منهما لنظام قانوني وسياسي وإداري.[52] وتم مصادرة 14كم^2 من مساحة القدس الموسعة، والتي تساوي 34 % من مساحتها البالغة 70.5 كم^2، وخلال الفترة الممتدة ما بين 1948 حتى 1967، تم بناء 76151 وحدة سكنية، منها 64867 وحدة سكنية تقع داخل حدود البلدية، والتي أقامتها الحكومة وباعتها للإسرائيليين، وتعادل نسبتها 88 % من مجموع الوحدات السكنية التي بُنيت.[53]

يبدو واضحاً أن قرار ضم القدس الشرقية الى القدس الغربية والتي كانت تحت ولاية الحكم الأردني، وتوحيدها واعتبارها عاصمة إسرائيل، وإعطاء نفسها صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية كاملة وواسعة، وتطبيق تشريعاتها المدنية على مدينة القدس، يُعتبر منافياً لأحكام معاهدة لاهاي لعام 1907،[54] وإتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949،[55] واللتين أكدتا على أن طبيعة هذا الاحتلال يعتبر من قبيل الأمور المؤقتة والتي تزول بزواله. وهذا يعني أيضاً أن تطبيق إسرائيل لسياسة الأمر الواقع، وتغيير معالم مدينة القدس يعتبر مخالفة جسيمة أيضاً لقرارات الأمم المتحدة المختصة بشأن القدس.[56]

---

47 أحلام كمال عبد أبو جلالة، الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس 1994-2010، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2016، 3.

48 نظمي الجعبة، "الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس،" 64.

49 نظمي الجعبة، "القدس: خمسون عاماً من الاحتلال،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 111 (صيف 2017)، 141.

50 محسن محمد صالح، "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان،" 165.

51 أحمد حسن الرشيدي، "حول مستقبل مدينة القدس مناقشة لبعض الأفكار المطروحة،" مجلة شؤون عربية، العدد 83 (سبتمبر 1995)، 103.

52 إذ نجحت إسرائيل منذ عام 1948 في السيطرة على الجزء الغربي من مدينة القدس، والذي كان يُشكل الجزء الأكبر منها، في حين أن الجزء الشرقي بقي للعرب، وضم الأماكن المقدسة. وبالتالي القدس الغربية خضعت للسيادة والإدارة الإسرائيلية، والقدس العربية وضعت تحت السيادة والإدارة العربية، وبذات الوقت، كفالة الحرية الكاملة في الحركة والاتصال بين هاتين المدينتين وبما يسمح بالوصول الآمن الى الأماكن المقدسة في كل منهما لكل شخص من أتباع الديانات السماوية.
للمزيد يُنظر: أحمد حسن الرشيدي، "حول مستقبل مدينة القدس مناقشة لبعض الأفكار المطروحة،" مجلة شؤون عربية، العدد 83 (سبتمبر 1995)، 106-107.

53 خليل تفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج،" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 31 (صيف 1997)، 138.

54 اعتبرت اتفاقية لاهاي لسنة 1907 في المادة 42 من الفصل الثالث الأرض المحتلة "حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها السلطة بعد قيامها،" وبالتالي فإن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 هو احتلال عسكري عن طريق استخدام القوة استناداً للمادة 42 من اتفاقية لاهاي آنفة الذكر، والتي تنطبق قانوناً على أراضي فلسطين وتحديداً القدس، من خلال تحليل عدة خصائص تتمثل بأن الاحتلال لهذه الأراضي كان عن طريق الحرب، وفعالية الاحتلال من خلال إنشاء الإدارة المدنية والعسكرية، والعمل على إخلال الوضع القانوني والمركزي القائم على هذه الأراضي، وتوافر الركن المعنوي المؤسس للإرادة في الاحتلال والاستمرارية في عملية الاحتلال.

55 نصت المادة 49 فقرة 6 من اتفاقية جنيف لعام 1949 على أنه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها،" وكذلك ما تقوم به إسرائيل من ترحيل المدنيين من الأراضي المحتلة في القدس، وهذا يمثل خَرقاً صريحاً لنص المادة 49 فقرة 1 من اتفاقية جنيف والتي تنص على "يحظر النقل الجبري الجماعي او الفردي للأشخاص أو نفيهم من الاراضي المحتلة من أراضي دولة الاحتلال"

56 رياض عيسة، "القدس بين القانون والسياسية،" مجلة تسامح، العدد 56 (آذار 2017)، 115.

وبالتالي، إن التوسع الأول لمدينة القدس، والذي أعقب حرب عام 1967، كان في بداية الأمر بمثابة خطوط على الورق، الى حين ما عُرف باسم "عملية السلام،" في منتصف التسعينيات، وذلك في الوقت الذي شرعت فيه إسرائيل بشرعنة عملية الفصل بين مختلف أجزاء الضفة الغربية، وخاصة القدس الشرقية.[57]

واستمرت الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، وتحديداً عام 1980، حيث أصدر حينها الكنيست الإسرائيلي قانوناً يقضي بأن مدينة القدس تعتبر مدينة موحدة، وعاصمة إسرائيل، وأنها مقراً للكنيست والحكومة، ورئيس الدولة والمحكمة العليا، مخالفة بهذا القانون، جميع الشرائع الدولية وقررات الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان.[58] إذ ينص القانون على أن إسرائيل هي المالك القانوني لجميع الأراضي الواقعة في الضفة الغربية، وأنها ليست من قبيل الأملاك الخصوصية، وعلى أساس ذلك، استمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي.[59] وبموجب ذلك، جاءت القوانين التي فرضتها وطبقتّها الحكومة الإسرائيلية على مدينة القدس، لتخدم مصالح الحكومة في استيعابها للقدس الشرقية.[60]

وسرعان ما بدأت سياسة ترسيم حدود بلدية القدس عام 1990، لتصبح مساحتها 123 كم مربع، وهذا يعني أن سياسة التهويد كانت في زيادة متصاعدة، وأن توسيع الحدود جاء بالدرجة الأولى لخدمة الاستراتيجية الإسرائيلية، وصولاً الى إقامة المستوطنات وفتح الطرق. ولم يقف ذلك عند هذا الحد، بل كانت المستوطنات تمتد الى خارج حدود بلدية القدس، والتي هدفت الى تحقيق التواصل الإقليمي والجغرافي ما بين المستوطنات في الضفة الغربية وخارج حدود البلدية.[61]

وبالتالي، وبعد مرور55 عاماً على احتلال مدينة القدس الشرقية، باتت مساحة الشطر الشرّقي منها تتقلص أكثر وأكثر، نتيجة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية داخل المدينة، وتنفيذها للعديد من المشاريع التهويدية، المتمثلة في مصادرة الأراضي لغاية الاستيطان، وسحب الهويات، والتضييق على المقدسيين في مسألة إصدار رخص البناء، وهدم المنازل، والملاحقات، وفرض الضرائب، وسياسة سحب الهويات، وتهويد وأسرلة المناهج التعليمية، وغيرها من الإجراءات، وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الثاني من الدراسة.

57 سري المقدسي، مشروع عنصري:إعادة تكوين مجتمع القدس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، 74.

58 محمد بدر الحديد، "واقع ومستقبل السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس،" 53-54.

59 بلال محمد صالح إبراهيم، "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية،" جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، 2010، 41-42.

60 Terry Rempel, "The Significance of Israel's Partial Annexation of East Jerusalem," Middle East Journal, (Autumn 1997) Vol. 51, No. 4 (Autumn, 1997), pp. 523.

61 خليل التفكجي، "الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس: الأهداف والنتائج،" 33.

خارطة رقم (2): القدس بعد حرب 1967 **المصدر:** (Passia 2002)

الفصل الثاني

الإجراءات الإسرائيلية في تهويد القدس:
ما بين الأبعاد السياسية والأمنية

الفصل الثاني: الإجراءات الإسرائيلية في تهويد القدس: ما بين الأبعاد السياسية والأمنية

منذ استكمال الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس، وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المُخططات التي هدفت منها الى تهويد المدينة المقدّسة، والقضاء على الوجود العربي، وتهجير آلاف السكان الفلسطينيين، بالإضافة الى قيامها بهدم العديد من الأحياء كحي المغاربة وحي الشرف، وصولاً الى إقامة المستوطنات لتحقيق الهدف الأمني، والاستيطاني التوسعيّ، لخنق الأحياء العربية المقدسيّة، وتحويلها الى كانتونات أو جيتوات أو جزر متناثرة داخل مخطط القدس الكبرى. وبالأحرى فإن المخطط يهدف الى تقليل عدد الفلسطينيين في القدس الى الربع، أي ما يُوازي تقريباً نسبة الفلسطينيين في إسرائيل، فيصبحون أقليّة في مدينتهم. بالإضافة الى بناء الجدار العازل والذي طوقت من خلاله مدينة القدس، ولم تكتفي عند حد الإجراءات، بل حملت معها أبعاداً سياسية وأمنية نتيجة سياسة التهويد التي تمارسها تجاه مدينة القدس.

أولاً: الإجراءات الإسرائيلية في تهويد مدينة القدس

اتبعت إسرائيل العديد من السياسات التي هدفت من خلالها الى تهويد مدينة القدس وتغيير معالمها، لضمان الهيمنة اليهودية من النواحي السياسية والديموغرافية والإقتصادية والمكانية، وطرد الفلسطينيين وسلب أملاكهم.[62] إذ قامت ببناء الأحياء الاستيطانية والمستعمرات، واستقدمت اليهود من كل مكان، ووضعت المقدسيين في أحوالٍ قاسية وبيئةٍ طاردة، منافية بذلك كل الشرائع القانونية والدولية.[63]

وكان من أهم هذه السياسات على سبيل الذكر لا الحصر، تغيير معالم البلدة القديمة، والتي تمثلت في هدم حي المغاربة، فبعد ثلاثة أيام من احتلال القدس القديمة عام 1967، تم إخلاء حارة المغاربة من سكانها، وشرعت في هدم البيوت في اليوم التالي، واستمرت عملية الهدم على مدى عدة أيام متتالية، تم خلالها هدم ما مجموعه 138 مبنى.[64]

وبالتالي، يُمكن القول بأن سياسة هدم المنازل وتحديداً في القدس الشرقية، تُعتبر من أهم السياسات التهويدية التي تتبعها إسرائيل، من أجل تفريغ المدينة من الوجود الفلسطيني، والقضاء على الهوية الفلسطينية. وبموجب ذلك، واستكمالاً للسياسة الإسرائيلية في تقليص الوجود الفلسطيني داخل القدس الشرقية، عملت على مصادرة الأراضي من أجل نظام التخطيط والبناء، وهذا نتج عنه أزمة كبيرة في مسألة السكن، بسبب سياسة التهديد بالهدم.[65]

حيث تقوم سلطات الاحتلال بهدم مباني المقدسيين، ووضع العراقيل والمعيقات حول مسألة إصدار تراخيص البناء لهم، فحتى عام 2021 تم هدم 96 مبنى في محافظة القدس، وتشريد 302 مقدسياً، من بينهم 147 طفلاً. وكانت قد توزعت المباني المهدومة حسب الجهة التي قامت بالهدم وفق التفاصيل التالية: 59 مبنى والذي تبلغ نسبته 61.5 % هُدمت بيد صاحب البناء، لتوفير تكاليف الهدم الباهظة التي تُلقى على عاتق منفذ البناء في حال لم يُنفذ أمر الهدم بنفسه، في حين هدمت سلطات الاحتلال 37 مبنى، بما يقارب 38.5 %.[66]

---

62 نور عرفة ومهى السمان ورجا الخالدي، "تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 112 (تشرين الأول 2017)، 174.

63 محسن محمد صالح، "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان،" 166.

64 نظمي الجعبة، حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019)، 258.

65 فوزي سعيد الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009،" 107-108.

66 هيئة التحرير، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2022 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)، 168.

واستكمالاً في إجراءاتها تجاه مدينة القدس، وتحديداً فيما يتعلق بسياسة تهويد المدينة، قامت إسرائيل ضمن مخططاتها في البلدة القديمة لإقامة عشر كنس، بافتتاح كنيس في البلدة القديمة، وذلك من أجل وضع بصمتها اليهودية على التاريخ الإسلامي والعربي، من خلال إقحامها للهندسة المعمارية الجديدة والتي تقوم بشكل أساسي على إحداث تغيير على المشهد التاريخي في البلدة القديمة.[67]

وسعت إسرائيل الى إحكام السيطرة من خلال تغيير الأسماء والمعالم في مدينة القدس، من خلال إعلان مخطط يهدف الى تعزيز السيطرة على القدس الشرقية، وتحديداً البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك والمقدسات المسيحية، وتحويلها الى مرجعية وإدارة إسرائيلية تتولى مسؤولية الإشراف عليها وعلى ما يُعرف "بالحوض المقدس،"[68] من خلال استخدام أسماء عبرية توراتية لتوثيق الرواية الإسرائيلية.[69]

وكانت سلطة تسمية الأماكن وتغييرها، قد جاءت بأمر من ديفيد بن غوريون لضباطه وخبراءه، بإعطاء أمر لمحو كل الأسماء الفلسطينية، سواء أكانت عربية إسلامية أو مسيحية، أو ما قبل ذلك "كنعانية، يبوسية، عمورية، وغيرها،" وأن يتم إستبدالها بأسماء عبرية. ولذلك، تعرضت أسماء المدن والقرى في القدس الى تزوير وتهويد في المسمّيات بطريقة علمية ومنظمة، كجزء من مخطط تهويد المدينة.[70]

بالإضافة الى أن موضوع الهوية والثقافة الوطنية والتعليم من أكثر الأمور التي تهدد الوجود الإسرائيلي، لذلك سعت من ضمن الإجراءات الى تهويد التعليم، من خلال إلغاء مناهج التعليم العربية في المدارس الحكومية بمراحلها الثلاث، ومراقبة النشر والصحافة، وتطبيق سياسة المراقبة الصارمة. بالإضافة الى الإستيلاء على متحف الآثار الفلسطيني، وحظر تداول الآلاف من الكتب الثقافية والعلمية والعربية الإسلامية، كُل ذلك من أجل صهر الهوية العربية المقدسية في البوتقة الإسرائيلية.[71]

---

67 عبد اللطيف دحيّة، "القدس وسياسة التهويد،" 99.

68 الحوض المُقدس: يمتد الحوض المُقدّس من منطقة وادي الربابة في سلوان، مروراً بحيي البستان ووادي حلوة في البلدة، ثم منطقة طنطور فرعون والمقابر اليهودية على سفوح جبل الزيتون، وتبلغ المساحة المستهدفة بهذا المشروع نحو 2 كيلو متراً، حيث يستغل الاحتلال القضية الدينية لفرض واقع سياسي في المكان. وتم الإعلان عن هذا المشروع في عام 1999، ونُفّذت أجزاءً منه، وتسعى حالياً السلطات الإسرائيلية الى تنفيذ بقية ما تبقى من المشروع.
للمزيد ينظر مقالة: أسيل الجندي، "الحوض المقدس".. أسطورة يهودية تسعى إسرائيل لتحويلها إلى واقع يشوه محيط المسجد الأقصى، الجزيرة، 2021.
شوهد في 2022/9/29: https://cutt.us/DDB42

69 هيئة التحرير، "كتاب القدس الإحصائي السنوي 2022،" 98.

70 أنور محمود زناتي، "سياسية تهويد القدس: إحصائيات ودلالات،" مجلة المستقبل العربي، العدد 366 (آب 2009)، 137.

71 المرجع السابق، 137.

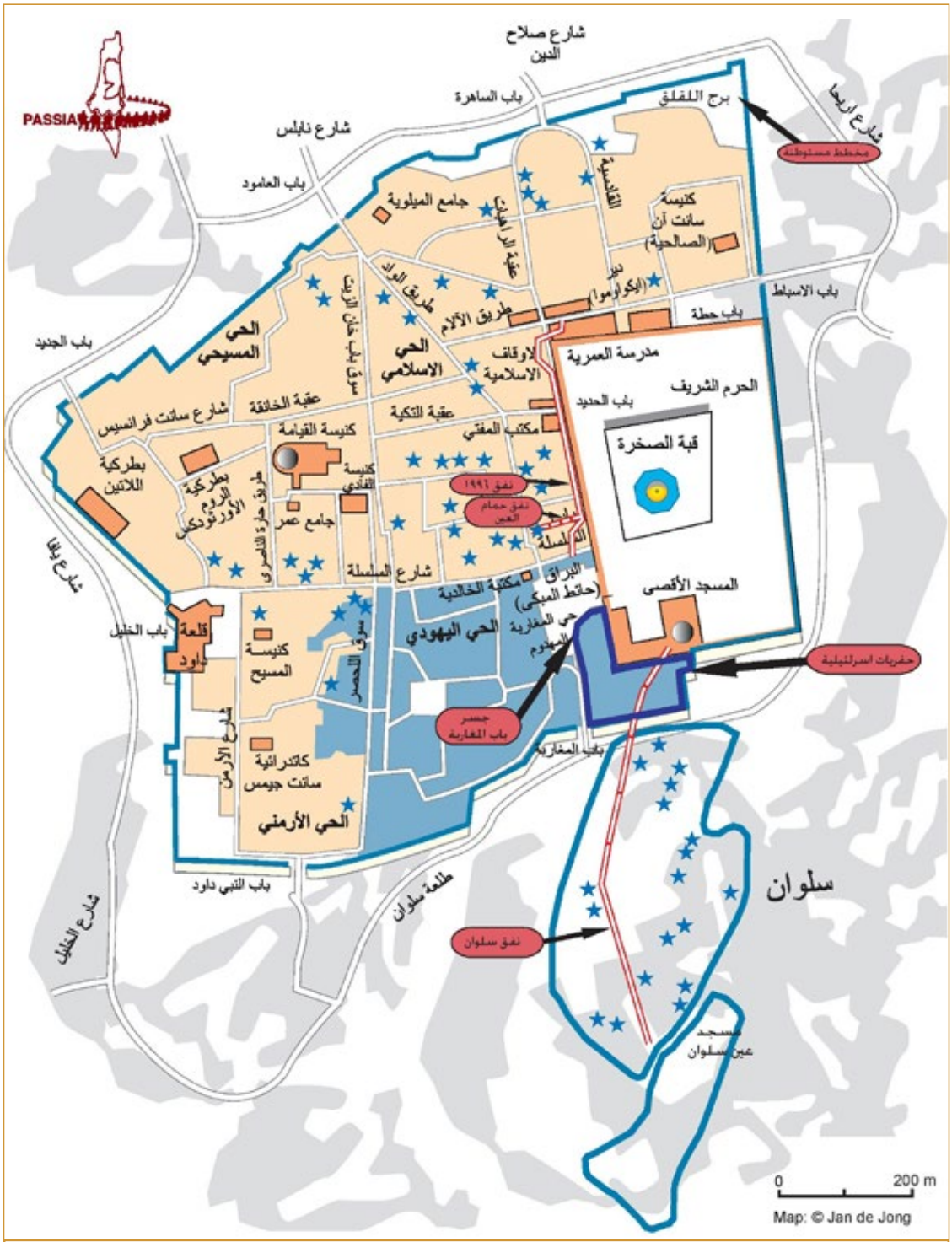

خارطة رقم (3): نشاطات الاستيطان في البلدة القديمة **المصدر:** (Passia)

بالإضافة الى ذلك، ومنذ احتلال القدس الشرقية، وضمها بطريقة غير شرعية سنة 1967، لجأت إسرائيل الى سياسة التخطيط المدني، على اعتبار أنها أداة جيوسياسية واستراتيجية رئيسية كانت تهدف بالدرجة الأولى الى احتواء التوسع الديموغرافي والمدني لأهلها الفلسطينيين وذلك ضمن مساعيها في تهويد المدينة.[72] ففي عام 1982 واستكمالاً لتهويد مدينة القدس، أعلنت إسرائيل عن مشروع القدس الكبرى، والذي كان الهدف منه توسيع حدود القدس الشرقية حتى مشارف مدينة أريحا والبحر الميت. وتطبيقاً لهذا المشروع، أنشأت إسرائيل العشرات من المستوطنات اليهودية في السفوح الشرقية لمدينة القدس، وقَدّمت لليهود امتيازات ومغيرات للانتقال والعيش في هذه المستعمرات.[73]

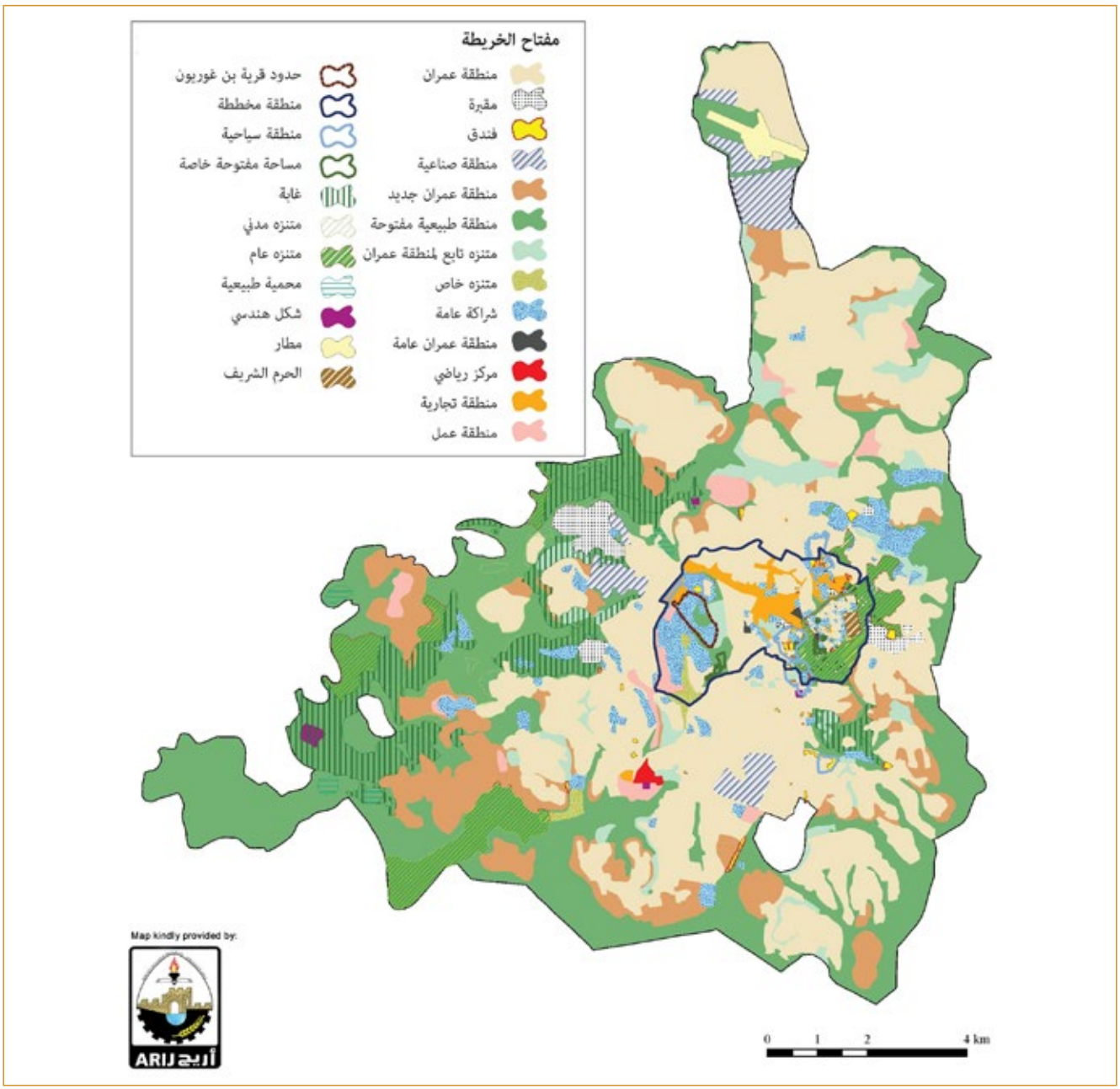

خارطة رقم (4): خطة القدس الكبرى **المصدر:** (أريج)

72 نور عرفة وآخرون، "تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة،" 175.

73 محمد بدر الحديد، "واقع ومستقبل السياسية الأردنية تجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية،" 58.

بالإضافة الى طرح مشروع خطة الطريق رقم (50) لسنة 1984, والذي كان يهدف الى إعادة تنظيم شاملة للطرق في الضفة الغربية, وربط المستوطنات الإسرائيلية مع بعضها البعض, وتجاوز المدن والقرى الفلسطينية, وفصلها عن القدس, ولحقها العديد من المشاريع التي كانت تهدف بشكل أساسي الى تمكين التوسيع المستقبلي الإسرائيلي.[74]

وكانت تهدف إسرائيل من سياسة التخطيط التي اتبعتها, الى احتواء التهديد الديموغرافي الفلسطيني من خلال ضم 70 كيلومتر مربع سنة 1967, وتصنيف الفلسطينيين "مقيمين دائمين," والسماح للسلطات الإسرائيلية بإلغاء تصاريح إقاماتهم, بالإضافة الى حصر مساحة المباني الفلسطينية بنسبة 13 % من أراضي القدس الشرقية, ومصادرة 35 % لمصلحة المستعمرات, وهدم المنازل الفلسطينية.[75] إذ لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للجزء الشرقي من القدس الى ترجمة مواقفها المعلنة حيال المدينة المقدسة الى واقع ديموغرافي, لتحقيق أغلبية يهودية مقابل الأقلية العربية, وهذا ترتب عليه اخلالاً بالتركيبة السكانية لصالح اليهود, وتقليص الخيارات السياسية التي قد كان من المتاح حدوثها لتحقيق تسوية لصالح الفلسطينيين.[76] حيث كان يُنظر للفلسطينيين في القدس الشرقية على أنهم مصدر تهديد ديموغرافي وسياسي وثقافي للسيادة الإسرائيلية,[77] مما جعل إسرائيل تتبع سياسة التهويد بحق المقدسيين, والذي هدفت من خلالها الى فرض واقع ديموغرافي وتحقيق التفوّق الإسرائيلي في القدس العربية.[78] وتُشير الإحصائيات عام 2020 الى أن عدد المستعمرين اليهود في منطقة القدس (J1), [79] وصل الى 246,909, ومنطقة القدس (J2),[80] وصل عددهم 85,385.[81]

بالإضافة الى إحاطة القدس بالمستوطنات والتي اتخذت شكلاً دائرياً حول المدينة, بهدف عزلها عن محيطها الفلسطيني وقطع تواصلها مع الضفة الغربية.[82] وحتى عام 2020, أشارت الاحصائيات بأن عدد المستعمرات الإسرائيلية في محافظة القدس بلغ 26, تتوزع بواقع 16 مستعمرة في منطقة القدس (J1),[83] و10 مستعمرات في منطقة القدس (J2).[84]

وسعت إسرائيل الى تحقيق الوجود اليهودي الدائم في المسجد الأقصى ومحيطه, حيث تسعى إسرائيل الى تحقيق ذلك وتعمل على تقاسمه زمنياً ومكانياً, وهيأت مسألة مصادرة أجزاءً منه, والسيطرة عليه في

---

74 Raja Shehadeh, "From Jerusalem to the Rest of the West Bank," Review of Middle East Studies, Vol. 53, No. 1 (Jun 2019), PP. 11.

75 نور عرفة وآخرون, "تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة,", 175.

76 عبد الحميد مسلم المجالي, "القدس: احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود," 177.

77 Terry Rempel, "The Significance of Israel's Partial Annexation of East Jerusalem," Middle East Journal, (Autumn 1997) Vol. 51, No. 4 (Autumn, 1997), pp. 522.

78 نظمي الجعبة, "الاستيطان الإسرائيلي في منطقة القدس," 111-112.

79 القدس (منطقة J1): هو ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي اليه عنوة, بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967, وتضم منطقة J1 تجمعات (كفر عقب, بيت حنينا, مخيم شعفاط, شعفاط, العيسوية, شيخ جراح, وادي الجوز, باب الساهرة, الصوّانة, الطور "جبل الزيتون," القدس "بيت المقدس," الشيّاح, رأس العامود, سلوان, الثوري, جبل المكبر, السواحرة الغربية, بيت صفافا, شرفات, صور باهر, أم طوبا).

يُنظر: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي, 2020, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 19, 20.

80 القدس (منطقة J2): تضم تجمعات (رافات, مخماس, مخيم قلنديا, قلنديا, بيت دقو, جبع, الجديرة, الرام وضاحية البريد, بيت عنان, الجيب, بيرنبالا, بيت إجزا, القبيبة, خرائب أم اللحم, بدو, النبي صموئيل, حزما, بيت حنينا البلد, قطنّة, بيت سوريك, بيت إكسا, عناتا, الكعابنة "تجمع بدوي," الزعيّم, العيزرية, أبو ديس, عرب الجهالين "سلامات", السواحرة الشرقية, الشيخ سعد).

يُنظر: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي, 2020, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 19, 20.

81 هيئة التحرير, كتاب القدس الإحصائي السنوي 2022 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2022), 163.

82 محمد أمير الشب, "القدس في مفاوضات الحل النهائي من الانتداب البريطاني الى قرار إدارة الرئيس ترامب نقل السفارة الأمريكية وتداعياته المحتملة," مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية, العدد 21 (ديسمبر 2018), 90.

83 القدس (منطقة J1): هو ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي اليه عنوة, بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967, وتضم منطقة J1 تجمعات (كفر عقب, بيت حنينا, مخيم شعفاط, شعفاط, العيسوية, شيخ جراح, وادي الجوز, باب الساهرة, الصوّانة, الطور "جبل الزيتون," القدس "بيت المقدس," الشيّاح, رأس العامود, سلوان, الثوري, جبل المكبر, السواحرة الغربية, بيت صفافا, شرفات, صور باهر, أم طوبا).

يُنظر: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي, 2020, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 19, 20.

84 القدس (منطقة J2): تضم تجمعات (رافات, مخماس, مخيم قلنديا, قلنديا, بيت دقو, جبع, الجديرة, الرام وضاحية البريد, بيت عنان, الجيب, بيرنبالا, بيت إجزا, القبيبة, خرائب أم اللحم, بدو, النبي صموئيل, حزما, بيت حنينا البلد, قطنّة, بيت سوريك, بيت إكسا, عناتا, الكعابنة "تجمع بدوي," الزعيّم, العيزرية, أبو ديس, عرب الجهالين "سلامات", السواحرة الشرقية, الشيخ سعد).

يُنظر: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي, 2020, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 19, 20.

مراحل لاحقة, وصولاً الى بناء ما يُسمى بالهيكل الثالث.[85] إذ كان التخطيط العمراني, أداة من أدوات السلطات الإسرائيلية التي تسعى الى تطبيق استراتيجيتها في تهويد مدينة القدس, لتحقيق الحلم المعلق بإعادة بناء الهيكل في موقع المسجد الأقصى المبارك.[86] في الوقت الذي تُعتبر فيه مسألة الدخول الى الأقصى والصلاة فيه مع مرور الزمن جزءً من الصراع على هوية المكان وملكيته.[87] رغم أن جميع هذه الإجراءات تعتبر مرفوضة بالنسبة للمقدسيين خاصة والفلسطينيين عامة.

واستمرت السياسة الإسرائيلية التهويدية في مدينة القدس وتحديداً في المسجد الأقصى المبارك, ضمن مساعيها في تحويل الهوية الإسلامية في البلدة القديمة في القدس الى هوية يهودية, وإنشاء مدينة يهودية مقدسة موازية ومشاركة معها في المركز ذاته, وهذا ما عُرف باسم "مشروع القدس أولاً,"[88] بالإضافة الى الحفريات الإسرائيلية وتحديداً في المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة في القدس, والتي تقوم على أساس إثبات الإدّعاءات اليهودية في أحقيتهم بالأرض. وازدادت الحفريات الإسرائيلية لتمتد خارج البلدة القديمة في القدس, منها الحفريات في سلوان التاريخية في الفترة ما بين 2000-2008, حيث تعتبر سلوان مدينة "يبوس التاريخية" منذ خمسة آلاف سنة.[89]

إذ رصدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الملايين من أجل إقامة مشروع استيطاني في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى, وذلك تحت مسمى "مركز تراث يهود اليمن," في خطوة أخرى جاءت لتعزيز الاستيطان في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك, والعمل على محاصرة الأقصى بالمستوطنات, كما تقوم سلطة الآثار الإسرائيلية بحفريات في منطقة سلوان بالتعاون والشراكة مع جمعيات استعمارية,[90] من أهمها جميعة العاد الاستيطانية.[91] وتركزت هذه الحفريات في حي المسلمين في البلدة القديمة, بجزار حمام العين وباب السلسلة وشارع الواد وباب الغوانمة.[92] بالإضافة الى سيطرة إسرائيل على "قطاع ماميلا" بالقرب من بوابة يافا, الذي يقع بين جزئيّ المدينة الغربي والشرقي, ويربط بين المركز التجاري في القدس الشرقية والمركز التجاري في القدس الغربية, ويتحكم بالمواصلات الرئيسية ومفارقها, حيث بدأت السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة عام 1967, وأحدثت العديد من التغيرات فيها, كإخلاء السكان, وتغيير معالم الحي, تمهيداً لتحويله الى منطقة إسرائيلية. وصولاً الى تدمير مقبرة ماميلا عام 2009, وإقامة العديد من المشاريع الاستيطانية.[93]

وبخصوص المستعمرات, بدأت تُطرح مبادرات بشأن الاستيطان, وتحديداً الكتل الاستيطانية في القدس, وجاء الرد حولها بأنها تعتبر أحياء وليس مستوطنات, وكان قد تبنى هذا الرد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون والذي جاء متلائماً مع الموقف الإسرائيلي,[94] بقوله:

"ما هو عربي في القدس يُصبح جزءاً من فلسطين، وما هو يهودي في القدس يصبح جزءاً من إسرائيل."

---

85 محسن محمد صالح, "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان," 167.

86 نور عرفة وآخرون, 'تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة," 179.

87 محسن محمد صالح, "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان," 169.

88 المرجع السابق, 173.

89 محسن محمد صالح, "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان," 174.

90 ميساء عرفات الهدمي, "تقرير خاص بشأن المخططات والانتهاكات الإسرائيلية في القدس بعد إعلان ترامب," مجلة المقدسية, جامعة القدس, العدد 1 (آذار 2019), 77.

91 جمعية العاد الاستيطانية: وتعني مدينة داوود أو العودة الى مدينة داوود, وهي جمعية تُمارس نشاطاتها بسريّة, وتتكتم على بياناتها المالية, وقياداتها ومخططاتها. وتشكلت هذه الجمعية في القدس عام 1979, كجمعية أو شركة غير ربحية, وتم الإعلان عنها في أوائل الثمانينيات, وبدأت نشاطها الاستعماري في تسعينيات القرن الماضي, من خلال تأسيس أول بؤرة استيطانية في سلوان بعد أن سيطرت على بيوت فلسطينية تحت ذريعة الشراء. ولم يكن ظهور جمعية استيطانية ناشطة في القدس وليد الصدفة, بل هو نتيجة تنامي قوة التيار اليميني المتطرف في الشارع الإسرائيلي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي, وما رافقه من انتشار للمدارس التلمودية (اليشيفاه) والتي اعتبرت الاستيطان اليهودي في القدس فريضة الهية.
للمزيد يُنظر: مروان فريد جرار, "الجمعيات الاستيطانية الصهيونية في مدينة القدس (جمعية العاد أنموذجاً)," مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات, العدد 38 (حزيران 2016), 48-63.

92 محسن محمد صالح, "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان," 174.

93 غسّان طالب عبده, "أطواق العزل والتهويد الإسرائيلية في القدس 1967-2010," رسالة ماجستير, جامعة القدس, 2012, 80-81.

94 نظمي الجعبة, "الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس," 72.

ويبدو واضحاً، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أكبر وأهم الدول الداعمة والمؤيدة لإسرائيل، وتحديداً في القرارات والإجراءات التي تتخذها حيال القدس، مخالفةً بذلك القانون الدولي، وعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث في عام 1995 وتحديداً في 23 من أكتوبر، أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قانون يقضي بنقل السفارة الأمريكية الى القدس.[95] وفي تحدٍ صارخ وواضح للقانون الدولي، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية الى القدس، ولاقى هذا القرار رفضاً دولياً كبيراً.[96] ومن الواضح من هذا القرار الأخير، حجم الإنحياز الأمريكي للاحتلال الصهيوني لإسرائيل، وخاصة في تصريحاته بأن "الولايات المتحدة الأمريكية أزاحت مدينة القدس-الجزء الأصعب-من جدول أعمال المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية."[97]

وتُشكل زيادة عدد المستوطنين اليهود داخل القدس محوراً مهماً وأساسياً من الاستراتيجية الإسرائيلية، وذلك لضمان سيطرتها، حيث شجّعت الحكومة الإسرائيلية المستوطنين اليهود على الإنتقال والإقامة في القدس الشرقية من خلال ما تقدمه الحكومة من حوافز وتسهيلات وتحديداً في مسألة الوحدات السكنية والإعفاءات من الضرائب، وتصنيف أحيائهم من ضمن الأحياء المتطورة مدنياً.[98]

حيث سعت السلطات الإسرائيلية الى تطويق مدينة القدس بالمستوطنات والأحياء السكنية في جميع الاتجاهات، بما يضمن تحقيق استراتيجيتها القائمة على مبدأ الفصل والوصل، بمعنى فصل القدس عن مناطق الضفة الغربية، وفي ذات الوقت وصل المستوطنات الإسرائيلية ببعضها البعض والقدس الغربية التي تشمل الأغلبية اليهودية.[99]

ومن ضمن الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، إصدار العديد من القوانين التي تُخول سلطات الاحتلال الإسرائيلي وضع يدها على أموال العرب، كقانون أموال الغائبين، إضافة الى منع اللاجئين الفلسطينيين العرب المتواجدين خارج مدينة القدس من العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم، واتباع سياسية الهجرة اليهودية بهدف زيادة عدد اليهود، والذي وصل حتى حرب حزيران-والتي استحكمت فيها إسرائيل احتلالها لباقي مدينة القدس عام 1967-الى حوالي 200 ألف يهودي.[100] ومن هنا يبدو واضحاً أن سياسات إسرائيل التهويدية في القدس كانت قد بدأت مبكراً، فهي ليست سياسة آنية.[101]

وما سهّل الإجراءات الحاسمة في السيطرة على مدينة القدس، موجة السيطرة التي قامت بها وزارة المالية الإسرائيلية في الفترة الممتدة ما بين 1968-1970، استناداً الى قانون الأراضي الذي بموجبه يتم استملاك الأراضي للمصلحة العامة والذي صدر عام 1953، وتم إقامة المستعمرات على الأراضي المسيطر عليها، كالتلة الفرنسية، وجبل سكوبس ورمات إشكول وغيرها.[102]

بالإضافة الى قانون التخطيط والبناء، وقانون أملاك الغائبين، وتسجيل العقارات في الطابو،[103] وما عزّز الوضع القانوني في إسرائيل موجات البناء التي غيّرت من المشهد المادي والديموغرافي للقدس، وتحقيق تكافؤ ديموغرافي قريب من الوضع الفلسطيني في القدس الشرقية.[104]

---

95 محمد عبيدي، "الوضع القانوني للقدس وموقف الأمم المتحدة من نقل السفارة الأمريكية اليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل،" مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 2 (2018)، 327.

96 ماجد كيالي، "قرار ترامب والموقف العربي بشأن الدفاع عن القدس،" مجلة شؤون عربية، العدد 173 (ربيع 2018)، 76.

97 أحمد فايق دلول، "قراءة في نقل السفارة الأمريكية الى القدس،" مجلة البيان، العدد 374 (يوليو 2018)، 43.

98 عبد الحميد مسلم المجالي، "القدس: احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود،" 177.

99 أحمد ابن بلقاسم، "الاستيطان ركيزة تهديد القدس،" مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35 (سبتمبر 1013)، 251.

100 محمد أمين الضناوي، "الصراع على الأرض والسكان في القدس بين عامي 1948-1967،" مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 7 (ربيع 2020)، 206.

101 محمد بدر الحديد، واقع ومستقبل السياسية الأردنية تجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2015، 59.

102 أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، 21.

103 فوزي سعيد الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرق القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية،" مجلة جامعة الأقصى، العدد 2 (يونيو 2011)، 105.

104 Menachem Klein, "Jerusalem as an Israeli Problem," 56.

ويتضح أن إسرائيل استخدمت في سيطرتها على الأراضي، قانون أراضي الدولة، واعتبرت من حيث المبدأ بأن كل أرض لا تُثبت ملكيتها الخاصة، هي من قبيل أراضي الحكومة، واعتبرت إسرائيل نفسها الحكومة صاحبة الولاية في الأراضي المحتلة، حيث تعتبر نفسها وريثة الحكم السابق سواء أكان الحكم الأردني أو الانتدابي أو العثماني، وبموجب ذلك، انتهجت سياسة توزيع الأراضي على المستوطنين، بالمقابل، قامت الحركات الاستيطانية في متابعة الاستيلاء على الأراضي الخاصة من خلال تزوير الوثائق الثبوتية، واستخدام العملاء والسماسرة، تحت غطاء كامل من الحكم العسكري الإسرائيلي.[105]

وضمن سياسة إقرار القوانين، أقرّت الهيئة العامة للبرلمان الإسرائيلي "الكنيست" في فبراير2017 بالقراءة النهائية مشروع قانون معدّل لثلاثة مشاريع قانون، يُعرف "بقانون التسوية،"[106] والذي يقضي بمصادرة الأراضي الفلسطينية، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في محافظة القدس، والتي سيطرت على آلاف الدونمات من أراضي المقدسيين في المدينة. وهذا يعني أن هذا القانون سيؤدي الى عزل مناطق، وتحقيق فصل عنصري للفلسطينيين الذين يعيشون في المدينة.[107]

وكانت سياسة الهدم والاحلال من أهم السياسات التي اتبعتها إسرائيل في مدينة القدس، من خلال التعقيدات التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية في مجال الحصول على التراخيص الخاصة بالبناء، وفرض الضرائب الباهضة على التراخيص، بالإضافة الى أن بلدية القدس تنفق 5-10 % من ميزانيتها فقط على القدس الشرقية، وهذا ساهم بصورة كبيرة في مصادرة الأراضي في محيط القدس وضمّها إدارياً للمدينة من أجل توسيع حدودها، وبناء المستوطنات.[108]

ويتضح أن إسرائيل استخدمت أساليب وسياسات حكومية للتحكم بالمكان وإدارة السكان بطريقة تمييز ضد سكان القدس الشرقية، في العديد من جوانب الحياة، من خلال اتباعها سياسية فرض السيطرة على المكان، وتقييد الحركة، وذلك عن طريق إدخال نظام التصاريح في كانون الثاني عام 1991، وفرضها لسياسة الإغلاق في آذار 1993، بإقامة نقاط التفتيش العسكري على طول الخط الأخضر بين القدس الشرقية والضفة الغربية، وصولاً الى إقامة جدار الفصل العنصري، وذلك لفصل إسرائيل والقدس الشرقية عن الضفة الغربية تماماً، تحت ذريعة أنها تفعل ذلك لأسباب أمنية.[109]

وكانت المصلحة الجيوسياسية للحكومة الإسرائيلية هي الهدف الأساسي في مدينة القدس، وهذا دفع الى إقامة الجدار العنصري في مدينة القدس، والذي يبلغ طوله 167كم، وكان يهدف بالدرجة الأولى الى عزل القدس عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة.[110] حيث يُعتبر الجدار في القدس عازلًا أمنياً ووطنياً بالنسبة لإسرائيل، ويحمل معه أهدافاً سياسية وديموغرافية.[111]

وبالتالي، لم يأتِ جدار الفصل العنصري في القدس من أجل منع ما سمّته إسرائيل "بالعمليات الإرهابية،"

---

105 نظمي الجعبة، "الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 91 (صيف 2012)، 60.

106 "تتم عملية التسوية التي بدأت فعلياً عام 2018 بناءً على قانون تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي (النسخة المعدلة) للعام 1969. وحسب هذا القانون، على كل جهة (فرد أو جمعية) أن تثبت أنها تعمل في الأرض أو تمسك بها لمدة معينة وبشكل مستمر. ويسقط حق المدعي إذا مرت فترة عشر سنوات بدون أي عمل أو يمسك بالأرض، إلا أن الكنيست عاد ومدد الفترة لتصبح 15 عاماً. وعلى مدار أكثر من نصف قرن على احتلال القدس الشرقية، انتقلت العديد من أراضي المقدسيين الى ملكية إسرائيلية بطرق استعمارية مختلفة، بحيث أن تسوية أراضي القدس في هذا التوقيت، ووفق معطيات عام 2018 (عند صدور القرار الحكومي 3790) من شأنها أن تثبت التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية وتضفي صبغة قانونية"
للمزيد يُنظر: "مشروع تسوية أراضي القدس (2018-2025) قرار الحكومة الإسرائيلية 3790," تقدير موقف، مركز مدار، أكتوبر 2021.
شوهد: 2022/8/15: https://cutt.ly/uXaMLgG

107 عبد الجبار زكي عبد قاعود، "مشروع قانون التسوية الإسرائيلية (تسوية التوطين 2017) والآثار المترتبة حال تطبيقه على محافظة القدس،" ورقة بحثية، مؤتمر يوم القدس الثالث عشر: القدس في المشهد الفلسطيني،" جامعة النجاح الوطنية، ابريل 2017، 9.

108 محمد أمير الشب، "القدس في مفاوضات الحل النهائي من الانتداب البريطاني الى قرار إدارة الرئيس ترامب،" 90-91.

109 صفاء ضاهر، "فصل أم توحيد: أثر جدار الفصل العنصري في القدس على العائلات الفلسطينية خارج وداخل الجدار،" مجلة المقدسية، العدد 5 (شتاء 2020)، 136-137.

110 فوزي سعيد الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرق القدس 1967-2009،" 107.

111 خليل التفكجي، "القدس كما تراها إسرائيل،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 113 (شتاء 2018)، 201.

بقـدر مـا كان الهـدف منـه اسـتكمال فصـل وعـزل القـدس بشـكلٍ مطلـق عـن واقعهـا الجغرافـي، وعـن بعدهـا العربـي والفلسـطيني. حيـث إن فكـرة الجـدار ليسـت بالفكـرة الحديثـة، بـل هـي فكـرة قديمـة جـداً، كان قـد طرحهـا المفكـر اليهـودي زئيـف جيبوتنسـكي،[112] فـي مقالتيـن نشـرهما باللغـة الروسـية عـام 1923 والتـي تُرجمـت الـى اللغـة العبريـة، بعنـوان "الجـدار الحديـد، وضـرورة إقامـة الجـدار الحديـدي"[113]

الجدار حول القدس: عزل وحصار وتهجير

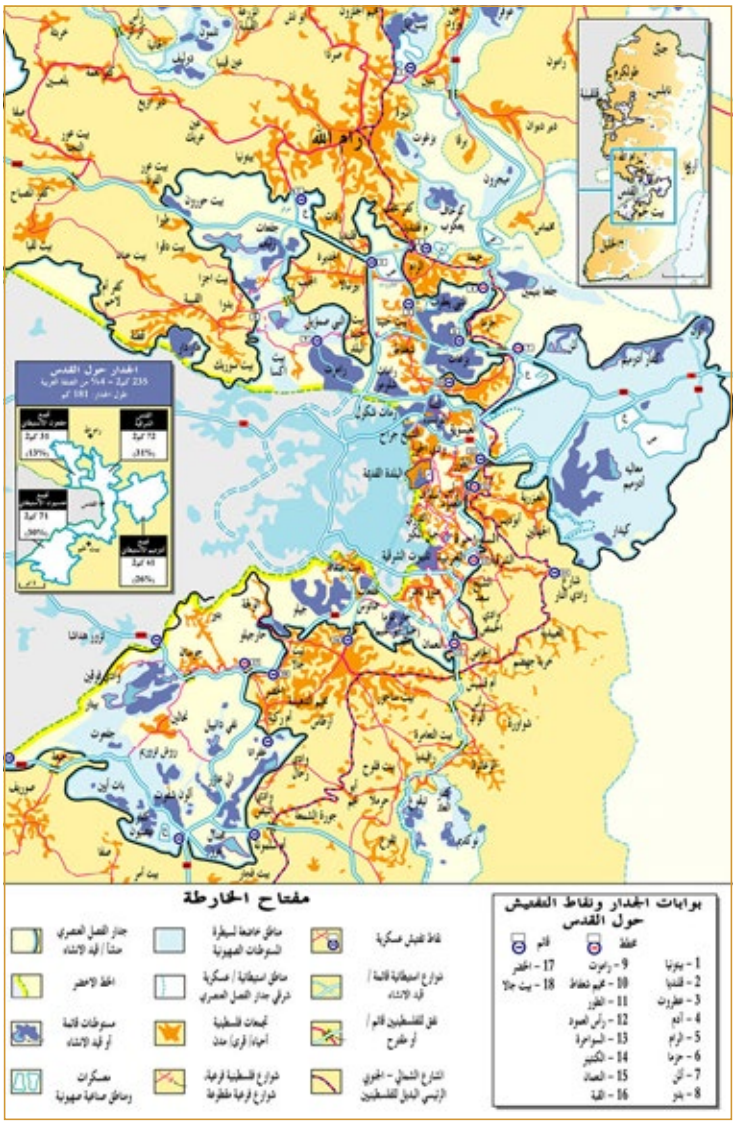

خارطة رقم (5): الجدار حول القدس **المصدر:** (يوسف كامل إبراهيم، مقالة، موقع مدينة القدس)[114]

---

112 زئيـف جيبوتنسـكي: هـو "مؤسـس الحركـة الصهيونيـة التصحيحيـة أو التنقيحيـة بعـد انفصالـه عـن المنظمـة الصهيونيـة بقيـادة كل مـن "حاييـم وزايمـان" والحركـة العماليـة، وذلـك بسـبب اعتبـار مواقفهمـا مهادنـة تجـاه السياسـة البريطانيـة التـي صاغهـا وزيـر المسـتعمرات "ونتسـن تشرتشـل" فـي الوثيقـة المعروفـة باسـم الكتـاب الأبيـض فـي العـام 1922، والقاضيـة بفصـل شـرقي الأردن عـن فلسـطين، وتحديـد حجـم الهجـرة اليهوديـة بحسـب القـدرة الاقتصاديـة للبـلاد"
للمزيـد يُنظـر: محمـد أبـو سـمرة، "زئيـف جابوتنسـكي والقضيـة الفلطينيـة: قـراءة فـي مكونـات الفكـر الصهيونـي اليمينـي،" مجلـة قضايـا إسـرائيلية، العـددان 37-38 (حزيـران 2010)، 7.

113 سعيد أبو علي، "القدس ومركزية الجدار في الفكر الصهيوني من الجدار الحديدي الى جدار الفصل العنصري،" مجلة المقدسية، العدد 5 (شتاء 2020)، 80.

114 يوسف كامل إبراهيم، "جدار الفصل العنصري والقدس: عزل وحصار وتهجير،" مدينة القدس، تشرين الأول 2008.
شوهد: 2022/8/7: https://alquds-city.com/index.php?s=11&ss=7&id=578

واستناداً لما تقدم، نجد أن ما تواجهه مدينة القدس، هو سياسة ممنهجة تسعى من خلالها الى تهويد المدينة، واقتلاع الفلسطينيين عن أرضهم وتهجيرهم، في ظل استمرار تحكّم دولة الاحتلال بوضع القدس والذي فرضته بالقوة على المشهد المقدسي. إذ أن إسرائيل ما زالت تعارض نصوص القانون الدولي، وتُطبق قوانين عنصرية صنعتها لنفسها بما يخدم مصالحها، وإدعائاتها بأحقيتها في القدس، في الوقت الذي تعاني فيه القدس من تداعيات هذا الاحتلال، ترك العديد من الأبعاد السياسية والأمنية على مدينة القدس.

ثانياً: الأبعاد السياسية والأمنية في تهويد مدينة القدس

تأثر الوضع الدولي للقدس مع التطورات التي تزامنت مع الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك منذ حرب عام 1948، وبالتالي هذا الوضع خلق معه مرحلتين مهمتين، الأولى، هي المرحلة الممتدة من قيام الدولة اليهودية في 15 من مايو 1948 حتى نشوب حرب يونيو عام 1967، والتي كانت نتيجتها حينها تقسيم مدينة القدس الى قسم عربي وقسم يهودي، وخضع كلٌ منهما الى نظام قانوني وسياسي وإداري مختلف عن القسم الآخر.[115]

أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي أنهت فيها إسرائيل عملياتها العسكرية في حرب يونيو عام 1967، والتي استمرت حتى هذا الوقت الراهن، واستطاعت إسرائيل خلال هذه المرحلة في مخالفة قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة مخالفة جسيمة، من خلال دمج مدينة القدس بقسميها الشرقي والغربي واخضاعهم لإدارتها القانونية والسياسية والعسكرية، ونفي الخصائص التاريخية العربية والإسلامية للمدينة المقدسة.[116]

ويبدو واضحاً أن هذه السياسة الإسرائيلية التهويدية في مدينة القدس كانت قائمة على مبدأ فرض الأمر الواقع، ومعنى ذلك، أن عمليات الاستيلاء على القدس كانت تتم قبل اتخاذ أي قرار مسبق بشأنها، وذلك من أجل خلق أمر واقع لا يُمكن تغييره.[117] ومن هنا بدأت تظهر معالم الاستيلاء والسيطرة الإسرائيلية في القدس والتي لم يسبق لها مثيل، وهذا ما نجم عنه العديد من المخططات اللاحقة في القدس المحتلة.[118]

ورغم أن الفلسطينيين في القدس الشرقية يتمتعون بالوضع القانوني المعروف بالإقامة الدائمة، والمزايا التي تسمح لهم بالعيش والتنقل بحرية والعمل والرعاية الاجتماعية وأعباء الضرائب، إلا أنهم ليسوا مواطنين. حيث لا يحق لهم التصويت في الانتخابات الوطنية كمقيمين دائمين، وإنما فقط لديهم الحق في التصويت في انتخابات البلدية، وهذا يُعتبر من قبل القيود والإجراءات التي تتبعها إسرائيل في القدس.[119]بمعنى أن وجود المقدسيين في القدس تَقرر كمقيمين وليس كمواطنين. وبناءً على ذلك، كانت النتيجة بأن زادت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في تهجير المقدسيين تجاه العائلات المقدسية، بهدف تشكيل الأغلبية اليهودية في مدينة القدس.[120]

إذ استكمالاً لمحاولات طمس الهوية الإسلامية والأحقية الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، أقدمت سلطات الاحتلال على خطوة تفريغ مدينة القدس من أهلها، من خلال تحويل بطاقات الهوية الخاصة بالمقدسيين الى "هويات مؤقتة" والتي تنتهي صلاحيتها بعد عددٍ سنوات، وتصبح بحاجة الى تجديد. وتستند بيانات مصادرة وإلغاء بطاقات الهوية المقدسية الرسمية، الى ما يتم الإعلان عنه رسمياً من وزارة الداخلية الإسرائيلية حيث أشارت الإحصائيات الى أنه من الفترة الممتدة ما بين 1967-2020 تم مصادرة

115 أحمد حسن الرشيدي، "حول مستقبل مدينة القدس مناقشة لبعض الأفكار المطروحة،" 103.

116 المرجع السابق، 103.

117 نظام محمود بركات، "الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين،" 222.

118 نظمي الجعبة، "الاستيطان الإسرائيلي في منطقة القدس،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55 (صيف 2003)، 111-112.

119 g Daniel Seidemann, "East Jerusalem: The Myth of Benign Occupation Disintegrates," Journal of Palestine Studies, Vol. 45, No. 2 (178) (Winter 2016), pp. 5

120 نعمان عاطف عمرو، "تهويد مدينة القدس: خطوات حثيثة نحو الأسرلة،" 9.

14701 بطاقة مقدسية، وجزء من هذا الرقم يُشير الى هويات أرباب الأسر، وهذا يعني سحب هوية الأفراد المسجلين ضمن هوية رب الأسرة بشكل تلقائي، وبالتالي يتضح أن عدد الأفراد الذين تم سحب هويتهم أعلى من هذا الرقم بكثير.[121]

وأدى تَركّز النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في المنطقة التي تُسميها إسرائيل "الحوض المقدس" الى إبقاء هذه المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية، وإخراجها من أي إطار حل نهائي مع الفلسطينيين. ومنطقة الحوض المقدس تشمل البلدة القديمة وبعض الأحياء الفلسطينية المجاورة، مثل سلوان ورأس العامود والشيخ جراح.[122]

وكان من تداعيات تهويد القدس، شل مركز المدينة العربية، إذ بعد أن حوصرت القدس العربية بالمستوطنات من جميع الجهات، وإقامة آلاف الوحدات السكنية اليهودية، بدأت مرحلة أخرى من عملية التهويد، والتي تمثلت في ضرب العصب الاقتصادي الفلسطيني، من خلال إعلان مخطط جديد لمركز المدينة، لتقييد النشاط التجاري، وطمس التجارة والصناعة في المدينة. بالإضافة الى إحداث العديد من التغيرات، والتي هدفت الى إحداث إضعاف في القدس الشرقية من ناحية موقعها التقليدي كمركز للمواصلات التجارية في الضفة الغربية.[123]

وحمل تهويد مدينة القدس معه من ناحية اجتماعية تداعيات كبيرة على المقدسيين، إذ وجدوا هؤلاء أنفسهم أمام نمط جديد من الحضارة التي خلقها الاستيطان والتهويد الذي تعرضت له مدينة القدس، من خلال ما يُمثله المستوطنين بمنظومتهم القيّمية ذات عادات وتقاليد تنتمي للحضارة الغربية، وهذا بدوره خلق معه تداعيات اجتماعية.[124]

ولم يقتصر الأمر على التداعيات الاجتماعية، بل شمل ذلك أيضاً التداعيات من الناحية الاقتصادية، إذ أدى تهويد مدينة القدس الى تدمير الاقتصاد الفسطيني من خلال جانبين، الأول توسيع القاعدة الإنتاجية الإسرائيلية في المدينة، والثاني ربط المقدسيين بالإقتصاد الإسرائيلي من خلال إتباع "منهجية المركز والمحيط"[125] وهذا أدى للحد من النمو الطبيعي للنشاط الاقتصادي بمختلف أشكاله، وأدى الى هجرة أصحاب رؤوس الأموال الى خارج المدينة، وتوجّه المقدسيون للعمل في السوق الإسرائيلية، وهذا ساعد بدوره في تفريغ المدينة من سكانها العرب.[126]

وهذا بدوره أثّر أيضاً على مسألة الديموغرافيا، حيث ترك تهويد المدينة أثراً على الديموغرافية المقدسيّة، من خلال سعي الحكومة الإسرائيلية الى إحداث خلل في الجانب الديموغرافي لصالح اليهود، عن طريق تقليص عدد الفلسطينيين، واتباع سياسة الطرد سواء أكان طرداً فردياً أم جماعياً. حيث من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية اتبعت سياسة تعزيز الوجود اليهودي وتقليص الوجود العربي.[127] بالإضافة الى تضييق الخناق عليهم من خلال منعهم من التجول في القدس إلا في نطاق 10 % من مساحة المدينة، وفق الحدود التي أُعيد رسمها. وبالتالي إن حوالي 90 % من الأرض المُلحقة بالقدس عام 1967 هي بأكملها أرضاً فلسطينية، محظورٌ على الفلسطينيين تنميتها، بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في الحاقها بالمستوطنات،

---

121 هيئة التحرير، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2022 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)، 165.

122 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: ارتفاع معدلات التغلغل الاستيطاني والإزاحات السكانية،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 107 (صيف 2016)، 169.

123 خليل تفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج،" 142.

124 أحمد بن بلقاسم، "الاستيطان ركيزة تهويد القدس،" مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة القانون، العدد 35 (2013)، 249.

125 حيث أدت السياسات الإسرائيلية الى إدماج جزئي ومشوّه لاقتصاد القدس الشرقية الفلسطيني في إسرائيل وإطارها التنظيمي، وبموجب ذلك، بقي اقتصاد القدس الشرقية يُفصل تدريجياً عن بقية الاقتصاد الفلسطيني، وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، ضمن نظرية ومنهجية المركز والمُحيط، والتي تقوم على أساس تبعية الطرف الضعيف للطرف الأقوى اقتصادياً.

126 خليل تفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج،" 249.

127 أمجد أحمد جبريل، "الثقافي والسياسي في الإستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام 2015،" مجلة أمتي، العدد 10 (2011)، 11-12.

أو حفظها على الأقل مستقبلاً من أجل التوسّع فيها.[128] وبالتالي، إن استمرار هذه السياسة الإسرائيلية في القدس، إنما تهدف الى تهويد المدينة، وفرض سياسة الأمر الواقع، وإيجاد أوضاعاً جيوسياسية يصعب بالدرجة الأولى إعادة تغييرها نتيجة استمرار هذه السياسة بما تتلائم مع أهداف الوجود اليهودي في مدينة القدس، وضم قسمها الشرقي، تحت شعار إعلان العاصمة الموحدة.

الخلاصة

يبدو أن الهدف الأساسي الذي تسعى اليه إسرائيل كقوة استعمارية لتحقيقه هو السيّطرة، ليس فقط على الأرض والناس، بل أيضاً سيطرتها على الوقت، وامتلاك القوة من أجل التحكّم بما يحقق أهدافها في السيطرة على مدينة القدس وتهويدها.

ويتضح أن سياسة إسرائيل في تهويد مدينة القدس منذ النكبة وما تلاها من حروب، إنما يأتي في تعزيز إدعائها بأن "القدس هي العاصمة الأبدية والموحّدة للشعب اليهودي" وفق الشعار الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية. وهذا بدوره يعني استثناء الفلسطيني المقدسي من حقه في المدينة، وأرضه وأملاكه، وتضع حداً فاصلاً في مسألة سياسة فرض الأمر الواقع بما يخدم مصالحها وأهدافها، تحت شعار العاصمة الموحدة للشعب اليهودي.

تمضي إسرائيل في سياسة تهويد المدينة، والسعي لخلق حقائق جديدة على أرض الواقع، والتي قد تحول دون إنسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، وتجعله أمراً غير قابل للتطبيق العملي، وهذا جميعه يتزامن مع الإجراءات والسياسات والقوانين التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على القدس الشرقية، كل ذلك من أجل طمس الهوية الفلسطينية المقدسية، وفرض الطابع اليهودي لتحقيق السيطرة بما يتناسب مع الإدعاءات اليهودية في أحقيتهم بالأرض.

128 سري المقدسي،"مشروع عنصري: إعادة تكوين مجتمع القدس،" في "حل ادولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي : بلد واحد لكل مواطنيه،" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، 79-80.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- الجعبة, نظمي. حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2019.
- الخالدي, وليد. دير ياسين: الجمعة 1948/4/9. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2003.
- حلبي, أسامة. الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 1997.
- المقدسي, سري. مشروع عنصري:إعادة تكوين مجتمع القدس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2012.
- هيئة التحرير, كتاب القدس الإحصائي السنوي 2022. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2022.
- ---. المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي 2020. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2020.

الدوريات

- أبو عامر, عدنان عبد الرحمن إبراهيم. "وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة الى النكسة ثم السلام," التقرير الاستراتيجي الحادي عشر الصادر عن مجلة البيان, مجلة البيان: المركز العربي للدراسات الإنسانية, مؤتمر 11 (2014): 185.
- أبو سمرة, محمد. "زئيف جابوتنسكي والقضية الفلطينية: قراءة في مكونات الفكر الصهيوني اليميني," مجلة قضايا إسرائيلية, العددان 37-38 (حزيران 2010), 7.
- ابن بلقلسم, أحمد. "الاستيطان ركيزة تهديد القدس," مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية, العدد 35 (سبتمبر 1013): 251.
- أرناؤوط, عبد الرؤوف. "القدس: ارتفاع معدلات التغلغل الاستيطاني والإزاحات السكانية," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 107 (صيف 2016): 169.
- الجعبة, نظمي. "الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 91 (صيف 2012): 64.
- ---. "القدس: خمسون عاماً من الاحتلال," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 111 (صيف 2017): 141.
- ----. "الاستيطان الإسرائيلي في منطقة القدس," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 55 (صيف 2003): 111-112.

- الجدبة, فوزي سعيد. "الاستيطان الإسرائيلي في شرق القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية," مجلة جامعة الأقصى, العدد 2 (يونيو 2011): 105.
- الرشيدي, أحمد حسن. "حول مستقبل مدينة القدس مناقشة لبعض الأفكار المطروحة," مجلة شؤون عربية, العدد 83 (سبتمبر 1995): 103.
- المجالي, عبد الحميد مسلم. "القدس: احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود," مجلة حوليات آداب عين شمس, عدد خاص (2011): 170.
- المدلل, وليد. "الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل التسوية," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 70 (ربيع 2007): 39.
- الشديفات, شادي عدنان. "الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي: فوضى الماضي والحاضر," مجلة دراسات, مجلد 44, ملحق (2017): 46.
- الشب, محمد أمير. "القدس في مفاوضات الحل النهائي من الانتداب البريطاني الى قرار إدارة الرئيس ترامب نقل السفارة الأمريكية وتداعياته المحتملة," مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية, العدد 21 (ديسمبر 2018): 90.
- الضناوي, محمد أمين. "الصراع على الأرض والسكان في القدس بين عامي 1948-1967," مجلة الآداب والعلوم الإنسانية, العدد 7 (ربيع 2020): 206.
- الهدمي, ميساء عرفات. "تقرير خاص بشأن المخططات والانتهاكات الإسرائيلية في القدس بعد إعلان ترامب," مجلة المقدسية, جامعة القدس, العدد 1 (آذار 2019): 77.
- بن بلقاسم, أحمد"الاستيطان ركيزة تهويد القدس," مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة القانون, العدد 35 (2013): 249.
- تفكجي, خليل. "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج," مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد 8, العدد 31 (صيف 1997): 138.
- تفكجي, خليل. "القدس كما تراها إسرائيل," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 113 (شتاء 2018): 201.
- جرار, مروان فريد. "الجمعيات الاستيطانية الصهيونية في مدينة القدس (جمعية العاد أنموذجاً)," مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات, العدد 38 (حزيران 2016): 48-63.
- جبريل, أمجد أحمد. "الثقافي والسياسي في الإستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام 2015," مجلة أمتي, العدد 10 (2011): 11-12.
- خمايسي, راسم. "أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها," مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد 18, العدد 72 (خريف 2017): 49.
- دحيّة, عبد اللطيف. "القدس وسياسة التهويد," مجلة الدراسات الفقهية والقضائية, مجلد , عدد 1 (2021): 97.
- دلول, أحمد فايق. "قراءة في نقل السفارة الأمريكية الى القدس," مجلة البيان, العدد 374 (يوليو 2018): 43.

- زناتي, أنور محمود. "سياسية تهويد القدس: إحصائيات ودلالات," مجلة المستقبل العربي, العدد 366 (آب 2009): 137.
- شراب, مجاهد علي. "الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني 1918-1948," مجلة شؤون عربية, العدد 44 (ديسمبر 1985): 105.
- صابر, فوزية. "القدس وهيئة الأمم المتحدة," مجلة المستقبل العربي, العدد 258 (آب 2000): 42.
- صالح, محسن محمد. "القدس تحت الاحتلال الصهيوني: تهويد المعالم والسكان," مجلة عالم الفكر, العدد 4 (يونيو 2010): 165.
- ضاهر, صفاء. "فصل أم توحيد: أثر جدار الفصل العنصري في القدس على العائلات الفلسطينية خارج وداخل الجدار," مجلة المقدسية, العدد 5 (شتاء 2020): 136-137.
- فيّاض, توفيق. "سلطات الاحتلال الإسرائيلية ماضية في تغيير معالم القدس وتهويدها (3)," مجلة شؤون فلسطينية, العدد 66 (1977): 223.
- قبعة, كمال. "سبعون عاماً على قرار التقسيم: قراءة ي المضمون القانوني," مجلة شؤون فلسطينية, العدد 270 (شتاء 2017): 26.
- عبيدي, محمد. "الوضع القانوني للقدس وموقف الأمم المتحدة من نقل السفارة الأمريكية اليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل," مجلة الحقوق والعلوم السياسية, المجلد 11, العدد 2 (2018): 327.
- عرفة, نور, والسّمان, مهى, والخالدي, رجا. "تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 112 (تشرين الأول 2017): 174.
- عدوان, أكرم محمود محمود. "مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937," مجلة الجامعة الإسلامية للبحثوث الإنسانية, العدد 1 (2002): 73-74.
- علوان, محمد. "المركز القانوني للقدس في القانون الدولي," المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية, العدد 3 (تموز 2013): 135.
- عيسى, حنا. "القانون الدواي وواقع القدس الراهن: دراسة خاصة تتناول القدس بكل محطاتها بدء من قرار التقسيم وإنتهاءً بإعلان ترامب أبرز القرارات والاتفاقيات والمؤتمرات والمحطات التفاوضية بشأن القدس," مجلة المقدسية, العدد 9 (2012): 173.
- عمرو, نعمان عاطف سالم. "تهويد مدينة القدس: خطوات حثيثة نحو الأسرلة 1967-2016," مجلة العلوم والدراسات الإنسانية, العدد 24 (ديسمبر 2016): 1.
- عيسة, رياض. "القدس بين القانون والسياسية," مجلة تسامح, العدد 56 (آذار 2017): 115.
- عيسة, حسين عاهد. "عقارات الفلسطينيين في ظل قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي لسنة 1950 وتعديلاته," مجلة كلية القانون الكويتة العالمية, العدد 31 (سبتمبر 2020): 599-636.
- كيالي, ماجد. "قرار ترامب والموقف العربي بشأن الدفاع عن القدس," مجلة شؤون عربية, العدد 173 (ربيع 2018): 76.
- نور الدين, محمد. "مئة عام على سايكس-بيكو," مجلة شؤون الأوسط, العدد 152 (ديسمبر 2016): 2-3.

الرسائل الجامعية

- إبراهيم, بلال محمد صالح. الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثرعلى التنمية السياسية (رسالة ماجستير). نابلس: جامعة النجاح الوطنية, 2010.
- أبو جلالة, أحلام كمال عبد. الإعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس 1994-2010 (رسالة ماجستير). غزة: الجامعة الإسلامية, 2016.
- الحديد, محمد بدر. واقع ومستقبل السياسية الأردنية تجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية (رسالة ماجستير). الأردن: جامعة الشرق الأوسط, عمان, 2015.
- حامدة, أسامة يعقوب أحمد. التوسع العمراني المستقبلي لمدينة القدس وقرى المحافظة (رسالة ماجستير). رام الله: جامعة بيرزيت,2007.
- عبده, غسّان طالب. أطواق العزل والتهويد الإسرائيلية في القدس 1967-2010 (رسالة ماجستير). أبو ديس: جامعة القدس, 2012.

الأوراق البحثية

- شناعة, إياد محمد مصطفى. سياسات وإجراءات دولة الاحتلال الإسرائيلي وانعكاساتها على مستقبل السكان في مدينة القدس المحتلة في ظل اتفاقية أوسلوا "الواقع والحلول" دراسة جغرافية. ورقة بحثية, الجامعة الإسلامية, 2016.
- عبد الجبار زكي عبد قاعود, "مشروع قانون التسوية الإسرائيلية (تسوية التوطين 2017) والآثار المترتبة حال تطبيقه على محافظة القدس," مؤتمر يوم القدس الثالث عشر: القدس في المشهد الفلسطيني," جامعة النجاح الوطنية, ابريل 2017.

أوراق عمل

- شبانه, لؤي. "أربعون عاماً من الاحتلال: أربعون من إحباط التنمية: السياسات الإسرائيلية وأثرها على البنية الاقتصادية والاجتماعية في القدس. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2007.

مؤتمرات

- التفكجي, خليل. الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج. أبحاث الندوة الدولية: القدس التاريخ والمستقبل, جامعة أسيوط, أكتوبر 1996.
- مسلط, عصام. "الواقع يفرض الواقعية: القدس في قرارات الشرعية الدولية," مؤتمر القدس, جامعة النجاح, 2006.

مقالات الكترونية

- إبراهيم، يوسف كامل. "جدار الفصل العنصري والقدس: عزل وحصار وتهجير،" موقع مدينة القدس، تشرين الأول 2008.

- علاء أبو قطيش، "عينٌ على "مندلبوم": البوّابة الغائبة الحاضرة،" موقع باب الواد، حزيران 2018.

المراجع باللغة الإنجليزية

Journals

- Golani, Motti. "Jerusalem's Hope Lies Only in Partition: Israeli Policy on the Jerusalem Question, 1948-67," International Journal of Middle East Studies, Vol. 31, No. 4 (Nov 1999), pp. 579.

- Klein, Menachem. "Jerusalem as an Israeli Problem—A Review of Forty Years of Israeli Rule over Arab Jerusalem," Israel Studies, Vol. 13, No. 2 (Summer, 2008), pp. 55.

- Rajjal, Yasser Ibrahim. "Jerusalem: Occupation and Challenges to Urban Identity," Islamic Studies, (Autumn-Winter 2001) Vol. 40, No. 3/4, Special Issue: Jerusalem, pp. 441.

- Rempel, Terry. "The Significance of Israel's Partial Annexation of East Jerusalem," Middle East Journal, (Autumn 1997) Vol. 51, No. 4 (Autumn, 1997), pp. 523.

- Shehadeh, Raja. "From Jerusalem to the Rest of the West Bank," Review of Middle East Studies, Vol. 53, No. 1 (Jun 2019), PP. 11.

- Seidemann, Daniel. "East Jerusalem: The Myth of Benign Occupation Disintegrates," Journal of Palestine Studies, Vol. 45, No. 2 (178) (Winter 2016), pp. 5